مكتبة
الدراسات
النحوية

كمال بسيوني

المشتبهات في النحو

الناشر
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي
القاهرة

مكتبة
الدراسات النحوية

٤

المشتبهات في النحو

كمال بسيوني

مكتبة النهضة المصرية

مقدمة

حين وقفتُ على بعض الأمور المشتبهات فى النحو ، ذكرتُ قول النبي صلى الله عليه وسلم : الحلال بيِّنٌ ، والحرامُ بيِّن وبينهما أمورٌ مشتبهات ، وقلتُ على الفور : وفى النحو أمور مشتبهات .

وحين أخذتُ أفكر فى الفرق بين بعض هذه المشتبهات وبعض ، ذكرتُ مرة ثانية قول الله سبحانه وتعالى : « هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هُن أمُّ الكتاب وأخرُ متشابهات ، فأما الذين فى قلوبهم زيغٌ فيتَّبعون ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم . وقلتُ على الفور أيضاً : وما يعلم تأويل ما تشابه من أمور النحو إلا الله والراسخون فى العلم .

وما أريدُ أن أزكِّى نفسى فأزعم أنى من الراسخين فى العلم . وإنما الراسخون فى العلم هم النحويون القدماء وعلى رأسهم أستاذنا العلامة العبقرى الفذ جمال الدين بن هشام ، فكتبه كلها ، ولا سيا كتابه الرائع « مُغنى اللبيب عن كتب الأعاريب » من أغزر كتب النحو مادةً وأدقها تعبيراً وأحسنها تناولا لكل مايتصل بالنحو من مسائل أو مشاكل أومعضلات ، وليس من شك فى أنى قد انتفعت بهذه الكتب كلها ، ابتداءً من « قطر الندى وشذور الذهب » إلى « أوضح المسالك » والإعراب عن قواعد الإعراب » وانتهاء « بمغنى اللبيب » وأعتقد أن من الممكن الاعتماد عليها وحدها مع ماعليها من شروح وحواش فى تكوين عالم متمكن من النحو والصرف كأبرع وأروع ما يكون التمكن .

وقد كتبتُ فى زوايا مختلفة من النحو ، كتبتُ فى المفردات ، وكتبتُ فى الجمل ، وفصلت القول فى فن الإعراب وكلها من غير شك جوانب مهمة فى درس النحو وفهمه ، ولكنى بعد أن وقفتُ على هذه المشتبهات

فيه ، لم أستطع أن أقف منها موقف اللامبالاة أو عدم الاكتراث ، فشأنها فيه أكبر من أن أتجاهله أو ألا أحفل به . وكان أن اضطرتنى إلى الجلوس إليها ، والتمعن فى دقائقها ، والاستمتاع بحديثها الطويل الغريب العذب ، كأنه حديث شهرزاد .

وسيرى الذين يقرءون النحو خطفاً ويفهمونه خطفاً أن النحو لا يقرأ على هذا النحو ولا يفهم على هذا النحو ، وإنما يقرأ فى ريث ويفهم فى أناة ، وأن التسرع فى الحكم على كلمة لن يوقع فى خطأ الحكم عليها وحدها ، بل سيوقع فى خطأ الحكم على كلمة أخرى ، فالحكم على كلمة بأنها مبتدأ وهى خبر ، سيوقع فى خطأ الحكم على الأخرى بأنها خبر وهى مبتدأ ، ومع ذلك فهناك أمور يعرف بها المبتدأ من الخبر إذا كان بينهما تشابه .

وكثير من المعربين المتسرعين يقولون عن الكلمة : إنها بدل أو عطف بيان . وهما قد يتفقان فى بعض الأمور ، ولكنهما قد يختلفان فى أمور أخرى لابد من معرفتها حتى يمكن التمييز بينهما .

وهناك الحال والتمييز ، وبينهما كذلك أمور يجتمعان فيها وأمور أخرى يفترقان فيها ولا بد كذلك من معرفتها .

وهناك اسم الفاعل والصفة المشبهة وبينهما من أمور الاجتماع والافتراق ما لابد من معرفتها .

ماذا أقول ؟ بل هناك الفاعل والمفعول وقد يشتبهان ولكن يمكن فى النهاية التمييز بينهما .

وهناك أسماء الشرط والاستفهام ومنها ما يقع على زمان أو مكان ، ومنها ما يقع على حدث ، ومنها ما يقع على ذات ، ولها فى كل ذلك مواقع فى الإعراب ، لا بحسب ما تقع عليه من هذا كله فحسب ، وإنما

أيضاً بحسب ما عسى أن يكون بعدها من فعل تام أو ناقص ومن فعل متعدٍّ أو قاصر ، وهذا المتعدى قد استوفى معموله أوْ لم يستوفه ، وكلها أمور تشتبه وتختلط وفى حاجة إلى بيان .

بل هنالك فى الباب الواحد ما تشتبه بعض جوانبه ، أو ما تشتبه بعض أقسامه ، أو ما تتعددُ انقساماته فتتداخل وتشتبه ، وكلها فى حاجة إلى الوقوف عندها وتوضيحها .

لذلك رأيتُ أن أتتبع هذه الأمور المشتبهات فى النحو وأن أوضحها وأضرب الأمثلة عليها حتى لايختلط الأمر بعد ذلك على من يقع على مثلها ، وحتى لايقع فى خطأ الإعراب وخطأ الفهم جميعاً . ورأيت أن أعرضها مرتبة على حسب أبواب كما عرضتُ غيرها تسهيلا لمن يريد الرجوع إليها.

ولكنى قد أضطر إلى الخروج عما التزمتُ به وهو الاعتماد على آيات التنزيل وحدها ، فأوضح ماأريد توضيحه بأمثلة أخرى . وعسى أن يكون هذا نَذْراً يسيراً وفى أضيق الحدود .

وأنا أعلم أن كتب النحو فى المدارس المصرية قد تخففت تخففاً كاملا من مثل هذه الأمور المشتبهات فلم تعرض لها بخير ولا شر ، مع أن معرفة هذه المشتبهات فيما نرى هى قوام النحو وعماده ، وبغيرها لا يمكن تجنب الخطأ فى الإعراب وما يتبعه من الخطأ فى فهم المعنى المراد . ولكن كتب النحو هذه لم تعد تحوى نحواً . والمقارنة بين أى باب من أبواب النحو فيها وبين نظيره فى كتب النحو القديمة تنتهى بنا إلى القول بأن ماتعرضه إنما هو نوع من الهزل واللعب أو اللهو والعبث .

لامناص من معرفة لُباب النحو لمن يريد أن يتعلمه حقاً : أما هذه القشور التى تعرضها كتب النحو فى المدارس المصرية فلا تعلِّم نحواً ولا تعصم لساناً من لحن ولا قلما من خطأ . ولبابُ النحو إنما هو فى كتب النحو القديمة . وإذا كان فهمها يستعصى على كثير من المُتْرفين فى العلم إن صح هذا التعبير ، فالرأى عندى أن يتعلَّم هؤلاء كيف يقرءون

النحو ، وكيف يشبتون لفهمه ويصبرون على معضلاته إذا كانوا يريدون أن يتعلموه حقاً ، فليس النحو قطعةً حلوى نضعها فى أفواههم ، ولا فنّاً من فنون الزينة أو ضرباً من ضروب الدّعه نعلّمهم إياه ، وإنما هو صناعة تحتاج فى تعلمها إلى كثير من المشقة والجهد .

ومهما يقل القائلون أو يتقول المتقوّلون على كتب النحو القديمة . فهى بما تحوى من تُراث خالد قدأصبحتْ جزءًا لايتجزأ من اللغة العربية ، وهى بما تعرضه من تحليلات وتأويلات وتخريجات لآيات القرآن لم يَعُدْ من الممكن فصلها عنه ، وأصبحتْ خالدة بخلوده . فأما النحويون القدماء فحسبهم أن النحو قد نشأ فى كنفهم فوضعوا له أسماءه ومُسَمياته وتعهّدُوه برعايتهم حتى نما وكبر ، ولكنهم أولوهُ رعاية فاقت كل ما كان ينبغى فجاوزتْ خصوبته أطوارها ، فأصبح غابة خضراء تسدُّ الأفق وتحجب السماء ، ولكنها مهما كانت ممتدة ومتشابكة وملتفة فهى خضراء .

وقد فتنتنى هذه الغابة بأشجارها الكثيفة ، فضيتُ متسللاً أشق طريقى بين أغصانها المتشابكة الملتوية ثم عُدتُ أحمل فوق منكبيّ بعض ما راق لى من ألوان الزهر وأفانين الثمر .

أأنا سعيد بهذه النزهة وبما تكبدتُ فيها من عناء ؟

نعم سعيد بل جد سعيد . .

كمال بسيونى

الفصل الأول

المشتبهات في الضمائر

١ ـ الضمير المسمى فصلا وعماداً

وفيه أربع مسائل إذا ألممنا بها ألممنا به من كل جوانبه :

إحداها : شروطه التي يمكن بها أن يتحقق ، ونستطيع بها أن نتعرف عليه ، وهي ستة :

إثنان فيما قبله وهما : كونه معرفة وكونه مبتدأ في الحال أو في الأصل ، نحو : أولئك هم المفلحون ، وإنا لنحن الصافُّون وإنا لنحن المسبِّحُون ، كنتَ أنت الرقيب عليهم ، تجدوه عند الله هو خيراً ، إن ترنى أنا أقلَّ منك مالا وولداً .

واثنان فيما بعده وهما : كونه خبراً في الحال أو في الأصل ، وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل أل كما تقدم في (خيراً ، وأقلَّ) . وشرط الذى كالمعرفة أن يكون اسماً كما مثلنا : وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع بالإسم لتشابههما . وجعل منه : إنه هو يبدىء ويُعيد . وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ .

وتبع الجرجانيَّ أبو البقاء فأجاز ضمير الفَصْل في : ومكرُ أولئك هوَ يبور ، وهو قول السُّهيلي ، قال في قوله تعالى : وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى : إنما أُتِيَ بضمير الفصل في الأوَّلين دون الثالث لأن بعض الجُهَّال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نُمرود: أنا أحيي وأميت . وأما الثالث فلم يدَّعه أحدٌ من الناس .

وقد يُستدل لقول الجرجانى بقوله تعالى : « ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدى» فعطف (يهدى على الحق) الواقع خبراً بعد الفصل .

وقد يُقال : لا استدلال لقول الجرجانى بالآية ، لأنها تحتمل تقدير : ويَرَوْه يهدى ، أو أنه يُغتفر فى التابع .

والشرطان الباقيان يُشترطان له فى نفسه ، وهما : أن يكون بصيغة المرفوع ، وأما إنك إياك الفاضلُ ، فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين ، وأن يطابق ماقبله . فلا يجوز كنت هو الفاضل .

فأما قول جرير :

وكائن بالأباطح من صديق
يرانى لو أصبتُ هو المصابا

وكان قياسه : يرانى أنا مثـل : إن ترنى أنا أقلّ ، فقيل : هو فصل ، ولما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كان صديقه هو قد أصيب ، فقد جعل ضمير الصـديق بمنزلة ضميره لأنه نفسه فى المعنى .

ويُروى البيت (يراه) بدل (يرانى) أى يرى نفسه ، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير .

* * *

والمسألة الثانية : فائدته التى يمكن أن نتبين منها سرّ تَسْميته ، وهى ثلاثة أمور :

أحدها لفظى ، وهو الإعلام من أول الأمر بأن مابعده خبر لاتابع . ولهذا سُمّى فصلا ، لأنه فصل أى ميّز بين الخبر والتابع . وقال الرضىّ : فصل الاسم الثانى ولم يجعله من تتمة الأول ، وسُمى عماداً لأنه يعتمد عليه معنى الكلام .

والثانى معنوى ، وهو التوكيد ، أى توكيد الحكم . وعلى ذلك سماه

بعض الكوفيين دِعامة لأنه يُدَعَّم به الكلام أى يُقَوَّى ويُؤكَّد .

والثالث معنوى أيضاً ، وهو الاختصاص . وكثير من البيانيين يقتصر عليه . وذكر الزمخشرى الثلاثة فى تفسير : وأولئك هم المفلحون . فقال : فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لاصفة ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره .

* * *

المسألة الثالثة : محلُّه ، وفيه خلاف طويل :

زعم البصريون أنه لامحل له ، ثم قال أكثرهم إنه حرف ، فلا إشكال وقال الخليل اسم ، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء ، وأل الموصولة .

وقال الكوفيون له محل . ثم قال الكسائى محله بحسب مابعده ، وقال الفراء بحسب ما قبله . فحله بين المبتدأ والخبر رفع (عندهما) وبين معمولى ظن نصب (عندهما أيضاً) وبين معمولى كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى ، وبين معمولى (إنَّ) بالعكس .

* * *

المسألة الرابعة : مايحتمل من الأوجه . وله احتمالات مختلفة بحسب الشواهد التى يرد فيها .

فنى نحو : كنتَ أنتَ الرقيب عليهم . ونحو : إنْ كُنَّا نحن الغالبين : يحتمل الفَصْلية ، والتوكيد دون الابتداء لانتصاب مابعده .

وفى نحو : (وإنا لنحن الصَّافُّون) . ونحو : (إن شانِئَك هو الأبْتَر) ، يحتمل : الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام فى الأولى ، ولكون ما قبله ظاهراً فى الثانية ، ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لأنه ضعيف والظاهر قوى .

وفي نحو : (إنك أنت علامُ الغيوب) ، يحتمل الأوجه الثلاثة :

وفي نحو : جرَّبتُك فكنت أنت أنت (الضميران) مبتدأ وخبر والجملة خبر كان . ولو قدَّرتَ الضمير الأول فصلا أو توكيدا لقلت : أنت إياك .

وفي قوله تعالى : (أنْ تكونَ أُمَّةٌ هي أرْبَى من أُمَّة) ، الضمير : مبتدأ . لأن ظهور ما قبله (وعدم إضماره) يمنع التوكيد ، وتنكيره يمنع الفصْل .

٢ ـ ضمير الشأن أو القصة

وهو مبتدأ تكون الجملة بعده هي نفسه في المعنى فلا تحتاج لرابط ، أو أن الرابط هو كونُ الجمله نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لرابط زائد عن ذات الجملة . نحو قوله تعالى : (قل هو الله أحد) ، فهو : ضمير الشأن ، والله أحد : هو الشأن ، كأنه قيل : الشأن هذا وهو أن الله واحد لا ثاني له .

و (هو) ضمير منفصل مبتدأ و (الله) مبتدأ ثان و (أحد) خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهي عينه في المعنى لأنها مفسِّرة له : والمفسَّر عينُ المفسِّر . أي الشأن الله أحد .

ولا يكون ضمير الشأن لحاضر : وإنما يكون ضمير غيْبة مفسَّراً بجملة بعده خبرية مصرّح بجُزءيها ، فإن كان بلفظ التذكير سُمِّيَ ضمير شأن ، وإن كان بلفظ التأنيث سُمِّي ضمير قصة وقد يُسمَّى بهما .

وإذا قُدِّر (هو) ضمير المسئول عنه فخبره مفرد وهو (الله) ولا يكون مما نحن فيه . و (أحد) خبر بعد خبر ، أو بدل أو خبر مبتدأ محذوف أي هو أحد .

ومثله : (فإذا هي شاخصةٌ أبصارُ الذين كفروا)

فإذا : الفاء واقعة في جواب الشرط وهو (إذا فُتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدَبٍ ينْسِلُون واقترب الوعد الحق) وإذا : حرف مفاجأة وهي تقع في جواب الشرط إذا كان جملة إسمية سادَّة مسدَّ الفاء كقوله تعالى : (إذا هم يقنطون)فإذا جاءت الفاء معها كما هنا تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكّدا . ولو قيل : فهي شاخصة أو إذا هي شاخصة ـ في غير القرآن ـ كان سديداً .

و(هي) ضمير منفصل ضمير قصة مبتدأ ، و (شاخصة) خبر مقدم و (أبصارُ) مبتدأ مؤخر وأبصارُ مضاف و (الذين) اسم موصول مضاف إليه ، وجملة (كفروا) لا محل لها صلة الموصول .

وجملة (أبصار الذين كفروا شاخصة) في محل رفع خبر هي .

وقد وقعت الجملة خبرا ولم تحتج إلى رابط لكونها عين المبتدأ في المعنى . أي فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة .

هذا إذا ُقدِّر (هي) ضمير القصة ، وأما إذا ُقدِّر ضمير الأبصار كما قال الفرّاء . أو عمادا وفصلا وتقدم مع الخبر على المبتدأ . والأصل : فإذا أبصارُ الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي ، فالخبر مفرد وليس مما نحن فيه .

وضمير الشأن يسميه الكوفيون ضمير المجهول ، وهو مخالف للقياس من خمسة أوجه :

أحدها : عوده على مابعده لزوماً ، إذ لايجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه .

والثاني : أن مفسِّره لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه في هذا ضمير .

والثالث : أنه لا ُيتبع بتابع ، فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه .

والرابع ، أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه .

والخامس : أنه ملازم للإفراد فلا ُيثنى ولا يجمع وإن َفسِّر بحديثين أو أحاديث .

وإذا تقرَّرَ هذا ُعلم أنه لا ينبغي الحمْلُ عليه إذا أمكن غيره ، ومن

ثمّ ضعّف قول الزمخشرى فى : (إنه يراكم هو وقبيله) : إن اسم إنّ : ضمير الشأن . والأولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده أنه قُرِئ وقبيلَهُ (بالنصب) وضمير الشأن لا يُعطف عليه .

وكثير من النحويين يقولون : إن إسم أنْ (المفتوحة المخففة) ضمير شأن . والأولى أن يُعاد على غيره إذا أمكن ، ويؤيده قول سيبويه فى : (أنْ يا إبراهيم قد صدّقْتَ الرؤيا) : إن تقديره ، أنك ، وفى كتبتُ إليه أن لاتفعل : إنه يجزم على النهى ، وينصب على معنى لئلا . ويُرفع على أنك .

٣ ـ الخبر المفرد وضمير المبتدأ

وإنما نتحدث عن الخبر المفرد المتحمل لضمير المبتدأ . أما الخبر الجملة وروابطه بالمبتدأ فله حديث آخر .

فهذا الخبر المفرد : إما جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو : هذا على (إلا إن أُوّل بالمشتق نحو صديقك أسد على تأويل شجاع) وإما مشتق فيتحمل الضمير نحو : عبد المطلب طيبٌ ، أى هو ، إلا أن رفع الظاهر نحو : عبد المطلب طيبٌ عنصره .

ويجب إبراز الضمير إذا جـــرى الخبر على غير من هُوَ له ، وضابط ذلك : أن يتقدم مبتدآن ويتأخر عنهما خبر ، فإن وقع من الثانى فقد جرى على من هوله فلا يبرز الضمير نحو : محمدٌ علىٌّ كاتبه ، تريد الإخبار بكاتبيّة علىٌّ لمحمد . وإن وقع من الأول فقد جرى على غير من هو له فيجب الإبراز مطلقاً :

سواء حصل لبسٌ كأن تريد الإخبار بتعليم محمد لعلىٌّ فتقول : محمدٌ علىٌّ معلمه هو ، (فعلمه) خبر عن (علىّ) والجملة خبر عن (محمد) والمقصودُ أن محمداً معلم علىٌّ وبإبراز الضمير عُلم ذلك . ولو استَتَر آذَنَ التركيب بعكس ذلك المعنى .

أم لم يحصل لبس نحو : فاطمة عمرُ مؤدبتُه هى ، فتاء التأنيث فى مؤدبته تدل على أن التأديب لفاطمة وكان يصحّ الاستغناء عن الضمير ولكنه أبرز طرْداً للباب على وتيرة واحدة .

والكوفىُّ إنما يلتزم الإبراز عند اللبس محتجاً بنحو قوله :

قومى ذُرَا المجد بانُوها وقد علمتْ بكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطانُ

(فقوى) مبتدأ و (ذُرَا) مبتدأ ثان و (بانُوها) خبر عن الثانى والجملة خبر عن الأول و (ها) عائدة على ذُرا ، والضمير الراجع لقوى مستتر فى بانُوها ولم يبرز لأمن اللبس ، فإن الذرا مبنية لابانية ، ولو برز لقيل ، بَانِيها هم بالتجريد من علامة الجمع ، لأن الوصف كالفعل .

* * *

٤ – عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة

والأصل أن يعود الضمير على متقدم لفظاً ورتبة نحو : (وجاء إخوة يوسف فدخلوا عليه فعرفهم) ، أو لفظاً فقط نحو : (أم على قلوب أقفالها) ، (وإذا ابتلى إبراهيمَ ربُّه) . (يوم لاينفع الظالمين معذرتُهم) ؛ أو رتبة فقط نحو : ضرب غلامَه محمدٌ .

ويعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فى سبعة مواضع :

أحدها : أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم أو بئس ، ولا يُفسَّر إلا بالتميز نحو : نعم رجلا علىٌّ ، وبئس رجلا محمدٌ . ويلتحق بهما فعلُ الذى يُراد به المدح والذم نحو : (ساء مثلا القومُ) . وكَبُرتْ كلمةً تخرج من أفواههم ، وظَرُفَ رجلا خالدٌ .

وعن الفراء والكسائى : أن المخصوص هو الفاعل ولا ضمير فى الفعل ، ويردُّه : نعم رجلا كان محمدٌ . ولا يدخل الناسخ على الفاعل ؛ وأنه قد يحذف نحو : (بئس للظالمين بدلا) :

الثانى : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المُعْمل ثانيهما نحو قوله :

جفَوْنى ولم أجْفُ الأخلاّءَ إننى ... لغير جميل من خليلىَ مهْملُ

والكوفيون يمنعون من ذلك ، فقال الكسائى يُحذف الفاعل .

وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسَّر ، فإن استوى العاملان فى طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو : قام وقعد أخوالك فهو فاعل بهما .

الثالث : أن يكون مُخْبَراً عنه فيفسره خبره نحو : (إنْ هى إلاَّ حياتُنا الدنيا . قال الزمخشرى : هذا ضمير لا يُعلم ما يُعنى به إلا بما

يتلوه، وأصله : إنْ الحياةُ إلا حياتنا الدنيا ثم وُضع هي موضع الحياة ؛ لأن الخبر يدل عليها ويبيِّنها . قال : ومنه

هي النفسُ تحمل ما حُمِّلتْ

وهي العربُ تقول ماشاءتْ . قال ابن مالك : وهذا من جيد كلامه ؛ ولكن في تمثيله (بهي النفسُ وهي العربُ) ضعْفٌ ، لإمكان جعل النفس والعرب بَدَلَيْن (وتحملُ وتقولُ) خبرين .ا

وفي كلام ابن مالك أيضاً ضَعْف لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون (هي) ضمير القصة . فإن أراد الزمخشري أن المثالَيْن يمكن حَمْلُهما على ذلك لأنه يتعيَّنُ فيهما . فالضَّعْف في كلام ابن مالك وحده .

الرابع : ضمير الشأن والقصة . نحو : (قل هو الله أحد) . ونحو : (فإذا هي شاخصة أبصارُ الذين كفروا) وقد فصلنا القول فيه آنفاً .

الخامس : أن يجُرَّ برُبَّ مفسَّراً بتمييز ، وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسِّره تمييزاً وكونه هو مفرداً . قال :

رُبَّهُ فتيةً دعوتُ إلى ما يُورِثُ المجدَ دائباً فأجابوا

ويُقال : نعمت امرأةً هندٌ .

والزمخشري يفسِّرُ الضمير بالتمييز في غير بابَيْ نِعْم ورُبَّ وذلك أنه قال في تفسير : فسوَّاهُنَّ سبع سموات : الضمير في فسوَّاهنَّ ضمير مبهم : وسبع سموات تفسيره كقولهم : ربه رجلا . وفي قوله تعالى في سورة فُصِّلتْ : (فقضاهُنَّ سبع سموات) صَرَّح بأنَّ النصب على التمييز .

السادس : أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسِّر له : ومما خرَّجوا على ذلك قولهم : اللهم صلِّ عليه الرءوف الرحيم ، وقال الكسائي : هو

نعتٌ : والجماعة يأبون نعت الضمير . وقولهم : قاما أخواك وقاموا إخوتك ، وقمن نسوتك ، وقيل على التقديم والتأخير وقيل : الألف والواو والنون أحرف كالتاء فى قامت هند ، وهو المختار .

السابع : أن يكون متصلا بفاعل مقدَّم ومفسِّره مفعول مؤخر ومن شواهده قول حسان :

ولو أن مجداً أخْلَدَ الدَّهْرَ واحداً
من الناس أبقى مجدُه الدهرَ مُطْعِماً

وقوله :

كسا حلمُه ذا الحلم أثوابَ سؤدد
ورقّى نداه ذا الندى فى ذُرَى المجدِ

والجمهور يوجبون فى ذلك فى النثر تقديم المفعول ، نحو : (وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه) .

وقال الزمخشرى فى : (لا تحسَبُنَّ الذين يفرحون بما أُوتوا .. الآية) (فى قراءة أبى عمرو : فلا يحسَبُنَّ بالغيبة وضم آخر الفعل) إن الفعل مسند للذين يفرحون واقعاً على ضمير هم محذوفاً (والذين يفرحون على قوله مفعول) والأصل : لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة ، أى لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين . وفلا يحسبنهم (التالية لذلك) توكيد .

وكذا قال فى قراءة هشام : (ولا يَحسَبُنَّ الذين قُتلوا فى سبيل الله أمواتاً (بالغيبة) : إن التقدير : ولا يحسبنهم الذين قُتلوا فى سبيل الله أمواتاً ، أى لا يحسبن أنفسهم أمواتاً .

الفصل الثانى

المشتبهات فى
المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل

١ — اشتباه المبتدأ والخبر .

لاشك أن النحويين عرّفوا كلا من المبتدأ والخبر تعريفاً جامعاً مانعاً كما يقولون . بحيث لايشتبه أحدهما بالآخر ولكن قد يكون لهما من الصفات من حيث التعريف أو التنكير أو من حيث علم المخاطب بأحدهما دون الآخر إلى غير ذلك من الأمور ، ما يجعلهما يشتبهان ، ومع ذلك فقد وضعوا لهما فى هذه الحالات ما يُميِّز كلاً منهما عن الآخر .

فالمبتدأ : إسم أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته مخبرٌ عنه ، أو وصف رافع لمكتفى به عن الخبر .

فالإسم نحو : الله أحد ، والذى بمنزلته نحو : « وأن تصوموا خير لكم » وتسمعُ بالمُعَيْدِىّ خير من أن تراه . فتسمع : مبتدأ قبله أن مقدَّرة فى تأويل سماعك .

والمجرد كما مثلنا ، والذى بمنزلته نحو : هل من خالق غير الله، وبحسبك درهم ، لأن وجود الزائد وهو مِنْ والباء كعدمه .

والوصف نحو : أقائمٌ هذان ؟

فخرج نحو : أقائم أبواه علىٌّ . فإن المرفوع بالوصف غير مكتفى به . فعلىٌّ مبتدأ والوصف خبر .

ويشترط للوصف المذكور تقدم نفي أو استفهام عليه كقوله :

خليليّ ما وافٍ بعهديَ أنتما　　إذا لم تكونا لي على مَنْ أقاطعُ

ونحو :

أقاطنٌ قومُ سَلْمى أم نَوَوْا ظَعَنَا
إن يَظْعَنُوا فعجيبٌ عيْشُ من قَطَنَا

والكوفي لايشترط ذلك محتجاً بقول بعض الطائيين :

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً　　مقالةَ لِهْبيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ(١)

ولا حجة له بجواز كون الوصف خبراً مقدَّما ، وصحّ الإخبار به عن الجمع لأنه على زنة فعيل ، فهو مثل قوله تعالى : (والملائكة بعد ذلك ظهير) .

ويتعين أن يكونَ الوصف مبتدأ إذا لم يطابق مابعده ، نحو ، أمسافرٌ صديقاك أو أصدقاؤك . ويتعين كونه خبراً إن طابقه في التثنية والجمع نحو : أناجحان أخواك ، وأمتعلمون أبناؤك ، وتجوز ابتدائيته وخبريته إن طابقه في الإفراد نحو : ما منصور عجول .

والخبر لفظ أُسند إلى المبتدأ غير الوصف ليتمِّمَ فائدته ، نحو : العلم مرغوب فيه ، فخرج فاعل الفعل وفاعل الوصف .

ويشتبه المبتدأ والخبر في مسألتين ، ويجب الحكم فيهما بابتدائية المقدم من الاسمين :

---

(١) لهب : حيّ من الأزد مشهورون بزجر الطير وعيافته وهي أن يعتبر بأسمائه ومساقطه ، فيستسعد به أو يتشاءم منه .

المسألة الأولى : أن يكونا معرفتين تساوت رُتبتُهما(١) نحو : الله ربنا ، أو اختلفتْ نحو : محمدٌ الفاضل ، والفاضل محمدٌ . هذا هو المشهور .

وقيل : المشتق خبر وإن تقدم نحو : القائم محمدٌ .

والتحقيق أن المبتدأ ما كان معلوماً للمخاطب ولو كان غيره أعرف ، كأن يقول قائل : من القائم ؟ فتقول : القائم محمدٌ أو محمد القائم . فالقائم مبتدأ ولو تأخر ، وهو المطلوب لأن يحكم عليه بالآخر .

فإن تساويا علماً وجهلا فالمبتدأ الأعرف . فإن تساويا رتبة فالمبتدأ المُقدَّم .

المسألة الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتيْن للابتداء بهما نحو : أفضل منك أفضل مني .

وإن كانا مختلفين تعريفاً وتنكيراً والأول هو المعرفة كمحمد قائم فلا اشتباه ، ويُحكم للأول بأنه المبتدأ ، وإن كان هو النكرة ولم يكن له ما يسوِّغ الابتداء به نحو : خزٌّ ثوبُك وذَهبٌ خاتَمُك ، فهو الخبر اتفاقاً ولا اشتباه أيضاً ، وإن كان له مُسوِّغ نحو : خزٌّ ثمين ثوبك ، فكذلك عند الجمهور ، لأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما نحو : الفاضل أنت وإذن فهو خبر مقدم أيضاً .

وأما سيبويه فيجعله المبتدأ ، ووجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير ، ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى : (فإنَّ حسْبَكَ اللهُ) (وحسْبُهُ

---

(١) المعارف سبعة : وهي على حسب رتبتها في التعريف : الضمير والعلم وإسم الإشارة والموصول والمُحَلَّى بأل والمضاف لواحد منها ورُتْبتُه بحسب ماأضيف إليه . والمنادى .

بمعنى كافٍ فلا تتعرّف بالإضافة) (وإنْ أول بيت وُضع للناس للذى ببكة مُباركاً) .

ويجب الحكم بابتدائيـــة المؤخر إذا دلت قرينة على ذلك ، نحو : أبو حنيفة أبو يوسف . وقوله :

بَنُـونَا بَنُـو أبْـنا ئنا وبَناتُـنا   بنوهُنّ أبناءُ الرجال الأباعد

وذلك مراعاة للمعنى .

٢ — الابتداء بالنكرة

لاخلاف على أن الفاعل يجوز أن يكون نكرة مطلقاً لأن معه مسوِّغه وهو الحكم بالفعل المتقدم ، فأما المبتدأ فلا يجوز أن يكون نكرة إلا إذا حصلت فائدة ، فالضابط الذى وضعوه لجواز ذلك هو حصول الفائدة ، ولكن ليس كل أحد يمكن أن يهتدى إلى مواطن الفائدة ، فمن ثَمَّ تتبعها النحويون وسمَّوْها مسوِّغات الابتداء بالنكرة ، وحصرها المحققون منهم فى عشرة أمور :

أحدها : أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً أو معنى ، فالأول نحو : وأجلٌ مسمًّى عنده . ولَعبْدٌ مؤمنٌ خيرٌ مِنْ مُشركٍ . والثانى نحو : وطائفة قد أهمَّتْهم أنفُسهم ، أى وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم ، والثالث نحو : رُجَيْلٌ جاءنى لأنه فى معنى رجل صغير . وقولهم ماأحسن الورد . لأنه فى معنى شىء عظيم حسَّن الورد ، وليس فى هذين النوعين صفة مقدَّرة فيكونان من القِسْم الثانى .

والثانى : أن تكون عاملة : إمَّا رفعاً نحو : قائم الحمدان عند من أجازه ، أو نصباً نحو : (أمرٌ بمعروف صدقة) ، إذ الظرف(١) منصوب المحل بالمصدر ، أوجرًّا نحو : خمْسُ صلوات

---

(١) المراد بالظرف مايشمل الجار والمجرور لِمَا قيل إنهما كالفقير والمسكين ، إذا اجتمعا افترقا ، وإذا افترقا اجتمعا ، وهم يتوسعون فيه ، ووجه التوسع — كما فى الرضى — أن كل شىء من المحدثات لابدّ أن يكون فى زمان أو مكان ، فصار الظرف مع كل شىء كقريبه ولم يكن أجنبياً عنه . فدخل حيث لايدخل غيره ، كالمحارم تدخل حيث لا يدخل الأجنبى ، وأجرى الجار والمجرور مجراه فى ذلك للمناسبة بينهما . إذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور محتاج إلى الفعل أو ما فى معناه كاحتياج الظرف .

كَتَبَهُنَّ الله . وشرط عاملة الجر هذه أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا، أو معرفة والمضاف مما لا يَتَعرَّف بالإضافة نحو : مثلُكَ لايبخَل ، وغيرك لايجود . وأما ماعدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفة لانكرة فليس مما نحن فيه .

والثالث : العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يُسوِّغ الابتداءُ به ، لأن العاطف لما شَرَّك بين المتعاطفين كان المسوِّغ فى أحدهما بمنزلته فى الآخر ، نحو : (طاعة وقولٌ معروف أى أمثل من غيرها ، ونحو : (قولٌ معروف ومغفرة خيرٌ من صدقة يتبعها أذى) .

والرابع : أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً نحو :(ولدينا مزيد) ، (ولكل أجل كتاب) ، (وعلى أبصارهم غشاوة) وشرط الخبر فيهما الاختصاص بأن يكون المجرور بالحرف ، والمضاف إليه الظرف ، صالحاً للإخبار عنه ، فلو قيل : فى دارٍ رجلٌ لم يجُزْ لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما فى دار ما ، فلا فائدة فى الإخبار بذلك ، قالوا : والتقديم : فلا يجوز رجل فى الدار . وإنما وجب التقديم هنا لدَفع توّهم الصفة ولا دخل له فى التخصيص .

ومما يؤنس هذا أن ابن مالك نص على جواز الابتداء بالنكرة المخبر عنها بظرف مؤخر ، نحو : رجلٌ عندى إذا كان ذلك جواباً لسؤال . كأن يُقال لك : من عندك ؟ فتقول : رجلٌ أىْ رجل عندى ، قال ولا يجوز أن يكون التقدير : عندى رجل ، لأن مخالفة الجواب للسؤال ضعيفة ، والسؤال تقدّم فيه المبتدأ ، وكأنه رأى أن توهم الصفة مندفع بقرينة السؤال فلم يوجب التقديم .

وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر . وذاك موضعها .

والخامس : أن تكون عامة عموماً شُمولياً : إمَّا بذاتها كأسماء الشر ـ

وأسماء الاستفهام ، أو بغيرها كأن تتلو نفياً أو استفهاماً نحو : ماأحد مسافر ، وأإلـٰه مع الله ؟

والسادس : أن يُراد بها صاحب الحقيقة من حيث هي ، نحو : رجلٌ خير من امرأة ، وتمرةٌ خيرٌ من جرادة ،

والسابع : أن تكون فى معنى الفعل ، نحو : قائم المحمدان عند من جوّزها ، أو يُراد بها التعجب فى نحو : عجبٌ لمحمد ، أو يراد بها الدعاء فى نحو ، سلام على آل يس ، ويل للمطفّفين . وعلى هذا ففى نحو : ما قائم المحمدان ، ثلاثة مسوغات : أنها عاملة ، وأنها تلت نفياً ، وأنها فى معنى الفعل ، وفى قوله تعالى ؛ وعندنا كتاب حفيظ : مسوغان : أنها موصوفة ، وأنها أخبر عنها بمختص ، وهذا المختص هو الظرف المقدم .

وأما منعُ الجمهور لنحو : قائم المحمدان . فليس لأنه لامسوّغ فيه للابتداء ، بل لفوات شرط العمل وهو الاعتماد ، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفى أو الاستفهام .

والثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من فوارق العادة ، نحو ، شجرة سجدت ، وبقرة تكلمت . إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ، ففى الإخبار به عنها فائدة ، بخلاف : رجل مات ، ونحوه .

والتاسع : أن تقع بعد إذا الفُجائية نحو : خرجتُ فإذا أسدٌ أو رجلٌ بالباب ، إذ لاتوجب العادة وجود أسد أو رجل ، بل تجوّزه ، ففى الإخبار فائدة .

والعاشر : أن تقع فى أول جملة حالية كقوله :

سَرَيْنَا ونجمٌ قد أضاءَ فمُذْ بدا
يُحيّـاك أخفى ضوءُه كلَّ شارقِ

وعلة الجواز ما ذكرناه فى المسألة السابقة من أن العادة لاتوجب إضاءة نجم عند سراهم بل تجوّزه . ومن ذلك قوله :

الذئبُ يطرقها فى الدهر واحدةً وكلَّ يوم ترانى مُديةٌ بيدى(١)

وبهذا يُعلمُ أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم .

ومن روى (مُديةً بالنصب) فمفعول لحال محذوفة ، أى حاملا أو ممسكاً ، ولا يحسن أن يكون بدلا من الياء ، لأنه لايصح هنا إلا بدل الاشتمال ، وضابطه (وهو انتظار النفس للبدل) غير موجود .

---

(١) قبلـــه :

تركتُ ضأنى تَوَدُّ الذئب راعيها وأنها لا ترانى آخــر الأبد

٣ — روابط الجملة بما هي خبر عنه

الجملة إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لرابط نحو : قل هو الله أحد ، إذا ُقدِّر هو ضمير شأن ، ونحو ، (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) .

وإما أن تكون غيرهُ في المعنى . فلا بدَّ من احتوائها على معنى ذلك المبتدأ الذي هي مسوقة له ، وذلك بأن تشتمل على إسم بمعناه كضميره أو الإشارة إليه ، أو على إسم أعم منه ، وُتسمَّى هذه الأمور روابط الجملة . وهذه الروابط كثيرةٌ ومنهم من ينكر بعضها . وأشهرها خمسة :

أحدها : الضمير ، وهو الأصل . ولهذا يربط به مذكوراً كمحمدٌ ضربتُه . ومحذوفاً مرفوعاً نحو : إنَّ هذان لساحران إذا ُقدِّر : لهما ساحران ، ومحذوفاً منصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد : (وُكلٌّ وعد الله الُحسنى) . أي وعده ، (برفع كلٌّ) ولم يقرأ بذلك في سورة النساء ، بل قرأ بنصب كل كالجماعة : فضَّل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجةً وكلاًّ وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين ، وإنما قرأ بالنصب هنا لأن قبله جملة فعلية وهي فضَّل اللهُ المجاهدين ، فساوى بين الجملتين في الفعلية ، بل بين الجمل لأنَّ بعده وفضَّل الله المجاهدين ، وهذا من باب الترجيح باعتبار ما ُيعطف على الجملة للتناسب ، وهـــذا كرجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو ، قام محمدٌ وعليًّا أكرمته لتناسب ، في النصب نكون قد عطفنا جملة فعلية على جملة فعلية إذ التقدير : قام محمَّد وأكرمتُ عليًّا أكرمتُه ، وفي الرفع نكون قد عطفنا جملة إسمية على فعلية .

ومن المحذوف المنصوب قراءة بعضهم : أفحكمُ الجهلية يَبْغُون (بالرفع) أى يبغونه .

ومحذوفاً مجروراً نحو : السَّمْن مَنَوان بدرهم أى منه ، وقول امرأة فى حديث أم زرع : زوجي المسُّ مسُّ أرنب والريح ريح زرنب[1] أى المس منه والريح منه ، وهذا إذا لم نقل إن أل نائبة عن الضمير وإلا فهى الرابط . وكقوله تعالى : (ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) أى إن ذلك منه . بناء على أن الإشارة للصبر والغفران المأخوذ من صبر وغفر .

ولا بد من هذا التقدير سواء قدَّرنا (اللام) للابتداء و (مَنْ) موصولة ، لأن الجملة خبر لابد لها من رابط .

أوْ قدَّرنا (اللام) للابتداء و (مَنْ) شرطية لأنه لابد فى جواب (إسم الشرط المرتفع بالابتداء) من أن يشتمل على ضميره ، سواء قلنا إنه الخبر أو إنَّ الخبر فعل الشرط وهو الصحيح ، ولكن يَردُ على كون الجملة جواب الشرط عدم الفاء لأنها إسمية .

أو (قدَّرنا اللام) موطئة و (مَنْ) شرطية ، لأن الجملة جواب القسم فى اللفظ لتقدمه ، وجواب الشرط فى المعنى ، لأن جواب القسم دَلَّ عليه ، ودليل جواب الشرط بمنزلته فى وجوب الاشتمال على ضمير .

الثانى : الإشارة نحو : (إن السَّمْع والبصر والفؤاد كلُّ أولئك كان عنه مسئولا .

ويحتمله : (والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار) . (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفساً إلاَّ وُسْعَهَا

---

(١) الزرنب : شجر طيب الرائحة .

أولئك أصحاب الجنة) ، (ولباس التقوى ذلك خير) . وذلك لإمكان أن تكون أسماء الإشارة في الآيات الثلاث بياناً أو بدلا من المبتدأ ، وحينئذ يكون الخبر مفرداً .

والثالث : إعادة المبتدأ بلفظه ، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم ، نحو : الحاقّةُ ماالحاقة ، وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين .

والرابع : العموم ، كقوله تعالى ، والذين يُمسّكُون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نُضيع أجْرَ المُصْلحين لأنّ المصلحين أعم من المذكورين . وقيل الرابط ضمير محذوف أي منهم ، وقال الحوفي : الخبر محذوف أي مأجورون ، والجملة دليلُه .

قيل : ومنه قول ابن مَيّادة :

ألا ليتَ شِعْري هلْ إلى أمِّ جحدرٍ
سبيلٌ فأمّا الصبرُ عنها فلا صبرا

ورُدَّ : بأن الرابط فيه إعادةُ المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مراداً ؛ إذ المراد أنه لاصَبْر له عنها ، لا أنه لاصبر له عن شيء .

والخامس : أل النائبة عن الضمير ، وهو قول الكوفيين وبعض البصريين ، ومنه . وأمّا مَنْ خاف مقـام ربه ونهى النفس عن الهوى فإنّ الجنة هي المأوى ، الأصل مأواه ؛ وقال المانعون : التقدير هي المأوى له .

والرابط في قوله تعالى : والذين يُتَوَفَّوْن منكم ويَذَرُون أزواجاً يتربّصْن : إمّا النون على أن الأصل : وأزواج الذين يتوفون منكم ، وإمّا كلمة (هم) مخفوضة بالإضافة ، محذوفة هي وما أضيف إليها ، وتقديرهما إما قبل يتربّصْن أي أزواجهم يتربصن ، وهو قول الأخفش ، وإما بعده أي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء .

فإذا خلت الجملة من رابط على هذا النحو امتنع أن تكون مُخْبَراً بها ، ومن ثَمَّ كان مردوداً قول ابن الطراوة في : لولا زيد لأكرمتك : إن لأكرمتك هو الخبر ، وقول ابن عطية في : فالحقُّ والحق أقول لأملأنَّ : إن لأملأنَّ خبر الحق الأول (فيمن قرأه بالرفع) . وقوله : إن التقدير : أنْ أملأ ، مردود ، لأن (أنْ) تصيِّر الجملة مفرداً ، وجواب القسم لا يكون مفرداً ، بل الخبر فيهما محذوف ، أي لولا زيد موجود ؛ والحق قسمي كما في لعَمرك لأفعلن .

٤ – اشتباه الإسم والخبر

وقد كانا مبتدأ وخبراً قبل دخول الناسخ عليهما ، فهما يشتبهان بعد دخول الناسخ فيما كانا يشتبهان فيه قبل دخوله ، وقد كانا يشتبهان في مسألتين ، فهما يشتبهان فيهما أيضاً :

إحداهما : أن يكونا معرفتين ، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر : فالمعلوم الإسم والمجهول الخبر ، فيقال : كان محمدٌ أخا عمرو لمن علم محمداً وجهل أخوته لعمرو ، وكان أخو عمرو محمداً لمن يعلم أخا عمرو ، ويجهل أن اسمه محمد ، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الإسم ، فتقول : كان محمدٌ القائمَ ؛ ويجوز قليلا كان القائمُ محمداً . وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخيّر ، تقول : كان محمدٌ أخا عمرو ، وكان أخو عمرو محمداً .

ويستثنى من مختلفي الرُّتبة نحو : هذا ، فإنه يتعين (للإسمية) لمكان التنبيه المتصل به ، فيقال ، كان هذا أخاك ، وكان هذا محمداً . إلا مع الضمير ، فإن الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه فتقول : ها أنا ذا ، ولا يتأتّى ذلك في باب الناسخ لأن الضمير متصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه . على أنه قد سُمع قليلا في باب المبتدأ : هذا أنا :

وقد حكموا لأنْ وأنَّ وكلاهما موصول حرفي (إذا قُدِّرتا بمصدر معرّف) بحكم الضمير فيتعينان للإسمية ، ولهذا قرأتْ السبعةُ بالنصب في قوله تعالى : (ما كان حجَّتَهم إلا أن قالوا) ، (فما كان جواب قومه إلا أن قالوا) ، والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف

الثانية : أن يكونا نكرتَيْن ، فإن كان لكل منهما مُسوِّغ للإخبار عنهما ، فأنت مخيَّر فيما تجعله منهما الإسم وما تجعله الخبر فتقول : كان خيرٌ من عليٍّ شرًّا من محمد ، أو تعكس ، وإن كان المسوِّغ لأحدهما فقط جعلته الإسم نحو : كان خيرٌ من محمد امرأةً .

وإن كانا مختلفين تعريفاً وتنكيراً جعلْتَ المعرفة الإسم والنكرة الخبر نحو : كان محمدٌ قائماً ، ولا يُعْكَسُ إلا في الضرورة ، كقول القطامي :

ولا يكُ موقفٌ منكِ الوداعا

وقول حسّان :

يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

وأما قراءة ابن عامر : (أو لم تكن لهم آيةٌ أنْ يَعْلمه علماءُ بنو إسرائيل (بتأنيث تكن ورفع آية) .

فإن قدَّرت (تكن) تامّة فاللام متعلقة بها ، وآية فاعلها ، وأن يعلمه بدل من آية ، أو خبر لمحذوف أي هي أن يعلمه .

وإن قدرتها ناقصة ، فإسمها ضمير القصة ، وأن يعلمه مبتدأ وآية خبره ، والجملة خبر كان .

أو آية إسمها ، ولهم خبرها ، وأن يعلمه بدل أو خبر لمحذوف .

وأما تجويز الزجاج كون آية إسمها ، وأنْ يعلمه خبرها : فردُّوه لما ذكرنا ، واعتُذر له بأن النكرة قد تخصَّصت بلَـهُـمْ .

٥ ـ اشتباه الفاعل والمفعول

وأكثر ما يشتبهان إذا كان أحدهما إسماً ناقصاً ـ وهو ما لا يتم إلا بصلة أو صفة ـ والآخر إسماً تاماً .

وطريقة التمييز بينهما أن تجعل فى موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب : وتُبدل من الناقص إسماً بمعناه فى العقل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهى صحيحة قبله ، وإلا فهى فاسدة ، فلا يجوز : أعجب خالدٌ ما ذكره عليٌّ إن أوقعتَ (ما) على مالا يعقل ، لأنه لا يجوز : أعجبتُ الثوب ، ويجوز النصب ، لأنه يجوز أعجبنى الثوب ، فتقول : أعجبَ خالداً ما ذكرهُ عليٌّ ، ويكون نصب خالداً واجباً .

فإن أوقعت (ما) على أنواع من يعقل جاز الرفع ، لأنه يجوزُ أعجبتُ النساءَ ، وإن كان الإسم الناقص (مَنْ أو الذى) جاز الوجهان عربية وإن اختلف المراد من حيث فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر ، أو العكس ،

وتطبيقاً لذلك :

تقول : أمكن المسافرَ السفرُ بنصب المسافر لأنك تقول : أمكننى السفر ، ولا تقول : أمكنتُ السفر .

وتقول : مادعا محمداً إلى الخروج؟ بنصب محمداً مفعولا والفاعل ضمير (ما) مستتراً ، لأنك تقول : ما دعانى إلى الخروج ؟ ويمتنع العكس ، لأنه لا يجوز : دعوتُ الثوب إلى الخروج .

وتقول : ما كرهَ عليٌّ من الخروج ؟ برفع عليٌّ فاعلا .

والمفعول ضمير (ما) محذوفاً ، لأنك تقول : ماكرهتُ منه ؟ ويمتنع العكس ، لأنه لايجوز : ماكرهني الثوب من الخروج .

* * *

وفى تمييز نائب الفاعل عن غيره تقول : زيدَ فى راتب محمد عشرون دينارًا ، برفع العشرين لا غير .

فإن قدمت محمدًا فقلتَ : محمدٌ زيد فى راتبه عشرون ، جاز رفع العشرين ونصبه :

وعلى الرفع فالفعل خالٍ من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ ، تقول : المحمدان زيدَ فى راتبهما عشرون ، والمحمدون زيد فى راتبهم عشرون .

وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير ومتعدٍّ لاثنين ، فيبرز الضمير فى التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجـار والمجرور ، تقول : المحمدان زيدا عشرين ، والمحمدون زيدوا عشرين .

الفصل الثالث

المشتبهات في الحال والتمييز

١ ـ ما اجتمع فيه الحال والتمييز
وما افترقا فيه

فقد اجتمعا فى خمسة أمور وافترقا فى سبعة :

فأوجه الاتفاق :

أنهما إسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام ؛

وأما أوجه الافتراق :

فأحدها : أن الحال تكون جملة نحو : قالوا لئن أكله الذئب ونحن عصبة ؛ وظرفا نحو : رأيت الهلال بين السحاب ، وجاراً ومجروراً نحو : فخرج على قومه فى زينته . والتمييز لايكون إلا إسماً ، .

والثانى : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، نحو : ولا تمش فى الأرض مرحاً ، ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ، بخلاف التمييز ، وأما نحو : ما طاب محمدٌ إلا نفساً ، فقد جاء توقف الكلام عليه من صيغة الحصر .

والثالث : إن الحال مبينة للهيئات ، وأما نحو : جاء محمد والشمس طالعة ، فبى تأويل : مقارناً لطلوع الشمس وإن كان القصد الزمان ، والتمييز مبين للذوات أوالنسب .

والرابع : أن الحال تتعدّد ، لأنها مبينة لهيئة الشيء ، والهيئات تتعدد كقوله :

عليّ إذا ماجئت ليلى بخُفية زيارة بيت الله رجلان حافيا

بخلاف التمييز ، لأنه مبين للذات أو النسبة ولا تتعدد ، ولذلك كان خطأ قولُ بعضهم في :

تبارك رحماناً رحيماً وموئلا

إنهما تمييزان ، والصواب أن رحماناً بإضمار أخص أو أمدح ، ورحيماً حال منه لانعت له ، لأن الحقّ قول الأعلم وابن مالك : إن الرحمن ليس بصفة بل علم : وبهذا أيضاً يبطل كونه تمييزاً . كما يبطل قول قوم : إنه حال ، لأن شرطهما التنكير وهو علم ، وينبني على علميته أنه في البسملة ونحوها بدل لانعت ، وأن الرحيم بعده ، نعتٌ له ، لانعت لاسم الله سبحانه وتعالى . إذ لايتقدم البدل على النعت . وأنّ السؤال الذى سأله الزمخشريُّ وغيره ، لم قدّم الرحمن مع أن عادتهم تقديم غير الأبلغ كقولهم : عالمٌ نحرير ، وجواد فيّاضٌ ، غير متّجه ، وجوابه أن الرحيم جُعل كالتّتمة والرديف ومما يوضّحُ لك أنه غير صفة مجيئه كثيراً غير تابع نحو : الرحمن علم القرآن . قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ، وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن ؟

والخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفاً أو وصفاً يشبه نحو : خشّعاً أبصارُهم يخرجون ، وقول يزيد بن زياد ..

(نجوتِ وهذا تحملين طليقُ)

أى وهذا طليقٌ محمُولا لك . فجملة تحملين في موضع نصب على الحال وعاملها طليق وهو صفة مشبهة ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح . وأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله :

إذا المرءُ عيناً قرَّ بالعيش مُثريا
ولم يُعنَ بالإحسان كان مذمَّما

فسَهْوٌ ، لأن المرء مرفوع بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف . ولا نسلم قوله بالابتداء — وفاقاً للأخفش — ولو سُلِّمَ ، فبالاحتمال يسقط الاستدلال .

السادس : أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود . وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة ، نحو : هذا مالك ذهباً وتنحتون الجبال بيوتاً ، أأسجدُ لمن خلقت طيناً . ويقع التمييز مشتقاً ، نحو : لله دره فارساً ، فهو تمييز مبيِّن لجهة التعجب ، وجوَّز الرضيُّ وغيره حاليته ، ونحو قولك : كرُم خالدٌ ضيفاً ، اذا أردت الثناء على ضيف خالد بالكرم فهو تمييز . فإن كان خالدٌ هو الضيف احتمل الحال والتمييز ، والأحسن عند قصد التمييز إدخال (مِنْ) عليه .

واختُلف في المنصوب بعد حبَّذا ، فقيل حال ، وقيل تمييز ، وقيل الجامد تمييز والمشتق حال ، وقيل الجامد تمييز والمشتق إن أريد تقييد المدح به كقوله :

يا حبذا المالُ مبذولا بلا سَرَف

فحال ، وإلا فتمييز نحو : حبذا راكبا عليٌّ .

والسابع : أن الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو : ولىَّ مُدبراً ، فتبسَّم ضاحكاً ، ولا تعثَوْا في الأرض مُفسدين ، ولا يقع التمييز كذلك .

فأما : إن عدَّةَ الشهور عند الله اثنا عشر شهراً . فشهراً مؤكد لما فُهم من : إن عدة الشهور ، وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر وحده بقطع النظر عن الخبر عنه فمُبَيِّن

٢ — تقسيمات الحـــال

ليس للحال تقسيم واحد ، وإنما لها تقسيمات كثيرة ، باعتبارات مختلفة ، ولذلك ترى بعضها يتداخل فى بعض مما تشتبه معه الأمور وتتعقد ، وحتى لانضل طريقنا وسط هذه التقسيمات علينا أن ننظر إلى هذه الاعتبارات ، ونسير مع كل اعتبار ، ونرى ما يندرج تحته من تقسيم أو من أكثر من تقسيم .

أولا : من حيث التبيين والتأكيد

تنقسم إلى قسمين : مبينة ومؤكدة ٥

فالمبينة وتسمى مؤسسة أيضاً هى التى لا يُستفاد معناها بدونها ، ويندرج تحتها كل التقسيمات الأخرى ٥

والمؤكدة : هى التى يُستفاد معناها بدونها . وهى ثلاثة أقسام :

أحدها : المؤكدة لعاملها لفظاً و معنى نحو : (وأرسلناك للناس رسولا) ، أو معنى فقط ، نحو : فتبسّم ضاحكاً ، (ولّى مُدبراً) .

والثانى : المؤكدة لصاحبها : نحو : جاء القوم طُرًّا ، و نحو : (لآمنَ من فى الأرض كلهم جميعاً) .

والثالث : المؤكدة لمضمون جملة مركبة من إسمين جامدين ، نحو ، علىٌّ أبوك عطوفاً (وعاملها وصاحبها محذوفان أى أحقه عطوفاً ، أو أعرفه عطوفاً) ونحو : (هذه ناقة الله لكم آية) .

★ ★ ★

وثانياً : من حيث نوعها :

تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : المفردة ، نحو : (وآتيناه الحكم صبياً) .

والثاني : شبه الجملة : ظرفاً نحو : رأيتُ الهلال بين السحاب وجاراً ومجروراً نحو : نظرتُ السمك في الماء .

والثالث : الجملة بشرط أن تكون خبرية ، غير مصدرة بعلامة استقبال ، مشتملة على رابط وهو إما الواو فقط ، نحو : (قالوا لئن أكله الذئب ونحن عُصبة) ، أو الضمير فقط ، نحو : اهبطوا بعضكم لبعض عدو ، أو هما معاً نحو : خرجوا من ديارهم وهم ألوف .

ومما يُشكِلُ قولهم في نحو : جاء محمدٌ والشمس طالعة : إن الجملة الإسمية حال ، مع أنها لا تنحلّ إلى مفرد ، ولا تُبيِّن هيئة فاعل ولا مفعول ، ولا هي حال مؤكدة .

فقال ابن جني : تأويلها ، جاء محمد طالعة الشمسُ عند مجيئه ، يعني فهي كالحال والنعت السببين كمررتُ بالدار قائماً سكانُها ، ورجل قائم غلمانه .

وقال ابن عمرون : هي مُؤولة بقولك مبكّراً ونحوه .

وقال صدْرُ الأفاضل تلميذ الزمخشري : إنما الجملة مفعول معه ، وأثبت مجيء المفعول معه جملة .

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى : (ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحرُ يمُدُّه من بعده سبعة أبحُر مانفدت كلمات الله) (في قراءة من رفع البحر) هو كقوله : وقد اغتدى والطيرُ في وُكُناتها ، وجئتُ والجيش مصطفّ ونحوها من الأحوال التي حكمها حكم الظروف ،

فلذلك أُعرِبت عن ضمير ذي الحال (وهى فى حكم الظروف لأن قولك: جئتُ والجيش مصطف فى قوة قولك : وقتَ اصطفاف الجيش) .

* * *

وثالثاً : من حيث أوصافُها

وهى تتصف بأوصاف أربعة : بأنها متنقلة ، مشتقة ، وهذان الوصفان غالبان فيها ، وأنها نكرة ، ونفس صاحبها فى المعنى .

١ — من حيث انتقال معناها ولزومه

تنقسم إلى قسمين :

متنقلة ، وذلك غالب لا لازم كسافر أخى راكباً .

وملازمة أو ثابتة فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن تكون مؤكدة لعاملها، نحو : ويوم أبعث حياً ، أو مؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو : خالدٌ أبوك رحيماً ، فإن الأبوّة من شأنها الرحمة ، والرحمة وصف ثابت .

الثانية : أن يدل عاملها على تجدد صاحبها نحو ، وخُلق الإنسان ضعيفاً ، ونحو : خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها ، (يديها : بدل بعض ، وأطول : حال) .

الثالثة : أن يكون مرجعها السماع ولا ضابط لها ، نحو : أنزل إليكم الكتاب مُفصَّلا ، ومنه : قائماً بالقسط ، إذا أعرب حالا . وأجاز الزمخشرى نصبه على المدح ، أو صفة لإلٓه على المحل بناء على الاتساع فى الفصل بين الصفة والموصوف .

٢ – ومن حيث الاشتقاق الغالب

تنقسم إلى قسمين :

مشتقة : وذلك غالب أيضاً .

وجامدة : في عشر مسائل :

إحداها : أن تدل على تشبيه ، نحو : بدت هند قمراً ، وتثنت غصناً ، وكر عليّ أسداً .

الثانية : أن تدل على مفاعلة نحو : البُرّ بعته يداً بيد ، وكلمته فاه إلى فيّ .

الثالثة : أن تفيد ترتيباً نحو : ادخلوا رجلا رجلا ، وقرأتُ الكتابَ باباً باباً .

الرابعة : أن تدل على التسعير نحو : بعتُه الصابون رطلا بجنيه .

ويرى جمهور النحويين أن الحال في هذه الصُّور مُؤولة بالمشتق ، فيؤولونها : بمضيئة ومعتدلة وشجاع في المسألة الأولى ، ومتقابضيْن ومتشافهيْن في الثانية : ومُرتَّبين ومرتَّباً في الثالثة ، ومسعَّراً في الرابعة ، لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي .

الخامسة : أن تكون موصوفة ، نحو : (إنا أنزلناه قرآناً عربياً) .

السادسة : أن تدل على عدد ، نحو : (فتمّ ميقات ربه أربعين ليلة) .

السابعة : أن يُقصد بها تفضيل شيء على نفسه أو غيره باعتبارين ، نحو : عليٌّ أدباً أحسنُ منه علماً ، وهذا حساباً أقوى من ذاك جبراً .

الثامنة : أن تكون نوعاً لصاحبها نحو : هذا مالك ذهباً .

التاسعة : أن تكون فرعاً لصاحبها نحو : وتنحتون الجبال بيوتاً .

العاشرة : أن تكون أصلا له نحو : هذه ساعتك ذهباً ، (أأسجد لمن خلقتَ طيناً) .

٣ — من حيث التنكير الواجب

لاتكون إلا نكرة ، وذلك لازم ، فإن وردت معرفة أُوِّلتْ بنكرة ، نحو : جاء وحده ، أى منفرداً ، ورجع عَوْدَه على بدئه ، أى عائداً ، وادْخلوا الأوّل فالأول ، أى مُرتّبين ، وجاءوا الجمّاء الغفير أى جميعاً ، وأرسلها العِراك أى مُعتَركة ومُزاحمة ، فالعراك : الازدحام .

٤ — من حيث أنها نفس صاحبها فى المعنى

لا تكون مصدرًا لأن المصدر يُباين الذات ، بخلاف الوصف . ولهذا جاز : جاء علىٌّ ضاحكاً ، وامتنع : جاء علىٌّ ضحكاً .

وقد جاءت مصادر أحوالا بقلة فى المعارف نحو : آمنتُ بالله وحده ، وأرْسلها العِراك ، وبكثرة فى النكرات ، كطلع بغتةً : وجاء ركْضاً ، وقتلتُه صَبْرًا . وذلك كله على التأويل بالوصف ، أى مُباغتاً ، وراكضاً ، ومصبوراً أى محبوساً ، والجمهور على أن القياس عليه غير سائغ . وابن مالك قاسه فى ثلاثة مواضع :

أحدها : المصدر الواقع بعد إسم مقترن بأل الدالة على الكمال ، نحو : أنت الرَّجل علماً ، فيجوزُ أنت الرجل أدباً ونُبلا ، والمعنى : الكامل فى العلم والأدب والنبل .

الثانى : أن يقع بعد خبر شُبه به مبتدؤه نحو : أنت عنترة شجاعةً ، أو أنت المتنبى شعراً .

الثالث : كل تركيب وقع فيه الحال بعد أمّا فى مقام يُقصد فيه الردُّ على من وصف شخصاً بوصفين وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر ، نحو : أما علماً فعالم ، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ،

وصاحب الحال هو المرفوع به ، والتقدير : مهما يُذكر إنسان فى حال علم فالمذكور عالم .

* * *

ورابعاً : من حيث قصدها لذاتها وللتوطئة بها

تنقسم إلى قسمين :

مقصودة ، وهو الغالب .

وموطئة : وهى الجامدة الموصوفة نحو : (فتمثل لها بشراً سوياً) ، فإنما ذُكر (بشراً) توطئة لذكر (سوياً) .

* * *

وخامساً : من حيث الزمان

تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : المقارنة ، وهو الغالب ، نحو : (وهذا بعلى شيخاً) ، فإن الشيخوخة مقارنة للإشارة ، وهذا هو حاصل المعنى .

والثانى : المقدَّرة ، وهى المستقبلة ، كمررتُ برجل معه صقر صائداً به غداً ، أى مقدَّراً ذلك ، ومنه ادخلوها خالدين ، (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين مُحلقين رءوسكم ومقصّرين .

والثالث : المحكية ، وهى الماضية ، نحو : جاء علىٌّ اليوم قاتلا محمداً أمس .

٣ ــ الحال وصاحبها وعاملها

الأصـــل فى صاحب الحال أن يكون معرفة ، ويقع نكرة فى ثلاثة مواضع :

أحدها : أن تتقدم عليه الحال كقول كُثَيِّر عَزّة يصِفُ دار محبوبته الدارسة :

لميَّةَ موحشاً طلل   يلوحُ كأنه خِلَلُ[1]

الثانى ، أن يتخصص إما بوصف نحو : (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً) ، أو إضافة نحو : (فى أربعة أيام سواءً للسائلين) ، أو بمعمول نحو : عجبتُ من طالبِ الامتحان متكاسلا .

الثالث : أن يسبقه نفى أو نهى أو استفهام نحو : (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) .

وقد يقع نكرة بغير مسوِّغ . وفى الحديث : « وصلى وراءه رجالٌ قياماً » .

* * *

وللحال مع كل من صاحبها وعاملها ثلاث حالات :

إحداها : جواز التأخر عنه والتقدم عليه : تقول فى الحال مع صاحبها : لاتأكل الفاكهة فِجَّةً ، ولا تأكل فجةً الفاكهة . وتقول

---

(١) الطلل : ما بقى من آثار الديار ، والموحش : القفر ، والخِلَل (بالكسر) جمع خلة وهى بطانة تغشى بها أغماد السيوف .

مع عاملها إذا كان فعلا متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف : دخلتُ الروضَ يانعاً ، ويانعاً دخلتُ الروضَ قال تعالى : (خُشَّعاً أبصارهم يخرجون) . وقالت العرب : شَتَّى تئوبُ الحَلَبَةُ[1] .

والثانية : وجوب التقدم عليه ، مع صاحبها إذا كان محصوراً فيه نحو : ما حضر مسرعاً إلا أخوك ، ومع عاملها إذا كان لها صدر الكلام نحو : كيف أضعتَ الفُرصة .

والثالثة : وجوب التأخر عنه ، مع صاحبها فى موضعين :

أن تكون محصورة نحو : (وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين) وأن يكون صاحبها مجروراً إما بحرف جر غير زائد نحو :

نظرتُ إلى السماء صافيةَ الأديم ، وإما بإضافة نحو : سرَّنى عملك مخلصاً .

وشرط مجيء الحال من المضاف إليه أن يكون المضاف عاملا فى المضاف إليه نحو : إليه مرجعكم جميعاً ، أعجبنى سيرُك متئدا ، أو يكون بعضاً منه نحو : (أيحبُّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميْتاً) ، (ونزعنا ما فى صدورهم من غِلٍّ إخواناً) ، أو كبعضه نحو : (أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً) فإنه لو قيل فى غير القرآن : اتبع إبراهيم لصحَّ ، ومثله : الزم رأى أخيك ناصحاً .

ومع عاملها فى ست مسائل :

إحداها : أن يكون العامل فعلا جامداً نحو : ما أحسن البدر طالعاً .

الثانية : أن يكون العامل صفة تشبه الفعل الجامد وهى أفعل التفضيل ، نحو : هذا أفصح الناس خطيباً ، ويستثنى منه ما كان عاملا فى

---

(١) شتَّى : جمع شتيت ، وتئوب : ترجع ، والحَلَبَةُ بالتحريك جمع حالب : أى يرجعون متفرقين .

حالين لإسمين مُتّحدى المعنى أو مختلفين ، واحدهما مفضل عن الآخر ، فإنه يجب تقديم حال الفاضل على إسم التفضيل نحو : سليمانُ عيادةً أحسنُ منه معاملة ، ومحمد فقيراً أنفع من عليٍّ غنياً .

الثالثة : أن يكون العامل مَصدراً مقدَّراً بالفعل وحرف مصدرى ، نحو : سرّنى مجيئك سالماً ، أى أنْ جئت .

الرابعة : أن يكون العامل إسم فعل نحو : نَزَالِ مُسرعاً .

الخامسة : أن يكون العامل لفظاً مضمناً معنى الفعل دون حروفه كإنّ وأخواتها والظروف والإشارة وحروف التنبيه والاستفهام التعظيمى كقول امرىء القيس :

كأنَّ قلوبَ الطير رطباً ويابساً
لدى وَكْرِها العُنَّابُ والحشف البالى

وقوله تعالى : (فتلك بيوتُهم خاويةً) . ويستثنى من ذلك أن يكون العامل ظرفاً أو مجروراً مخبراً بهما ، فيجوز بقلة توسط الحال بين المبتدأ والخبر ، كقراءة بعضهم : (وقالوا مافى بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا ، وقراءة الحسن (والسموات مطوياتٍ بيمينه) .

السادسة : أن يكون العامل فعلا مع لام الابتداء أو القَسَم نحو : إنى لأجلسُ متأدباً ، ولأقدُمَنَّ ممتثلا ، لأن ما وَلِى ، لام الابتداء ولام القسم لايتقدم عليهما .

* * *

والحال شبيهة بالخبر والنعت فيجوز أن تتعدّد وصاحبها واحد أو متعدد ، فالأول كقوله :

عليَّ إذا ما جئتُ ليلى بخُفْيةٍ   زيارة بيت الله رجلان حافيا[1]

والثاني : إن اتحد لفظه ومعناه ثُنيَّ أو جمع ، نحو : (وسخَّر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات) . وإن اختلف فُرِّق بغير عطف كلقيتُه منحدراً ، ويقدر الأول للثاني وبالعكس قال :

عهدتُ سعادَ ذاتَ هوًى مُعنًّى
فزدتُ وعاد سلواناً هواها[2]

وقد تأتي على الترتيب ان أمن اللبس كقول امرىء القيس :

خرجتُ بها أمشي تجرُّ وراءنا
على أثَرَيْنا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرحَّلِ[3]

* * *

وقد يُحذف عامل الحال جوازاً لدليل حاليٍّ كقولك لقاصد السفر : راشداً ، أي تسافر ، وللقادم من الحج : مأجوراً ، أي رجعت . أو مقالي نحو : (فإن خِفتُم فرجالاً أو رُكباناً) ، أي صَلُّوا ، (بلى قادرين على أن نُسوِّيَ بنانه) أي نَجْمعها .

وقد يُحذف وجوباً وذلك في أربعة مواضع :

---

(١) رجلان حافيا : ماشياً غير منتعل .

(٢) المُعَنَّى : الأسير ، والسلوان : الهجر ، والمعنى كنا متحابين ، فلما زاد حبي انقلبت محبتها سلواناً وهجراً .

(٣) المِرط : كساء من خز ، والمرجل : المعلم . والمعنى أخرجتُها من خدرها حال كوني ماشياً ، وهي تجر على أثرَيْ قدمي وقدمها ذيلَ مرطها ليُخفي الأثر عن القافة الذين يقفون الأثر .

أحدها : أن تكون سادّة مسد الخبر : نحو : تأديبي عليا قائماً تقديره حاصل .

الثاني : أن تؤكد مضمون جملة نحو : علىٌّ أخوك شفيقاً ، فتقديره أُحقّه .

الثالث : أن تكون مبينة لزيادة أو نقص تَدْرِيجِيَّين نحو : تصدَّقتُ بدرهم فصاعدا . واشتريتُ بدينار فسافلا أى ذهب صاعدا ، أو سافلا .

الرابع : أن تكون مسُوقة للتوبيخ نحو : أمتوانيا وقدْ جدَّ غيرك ، أى أتوجد ، أمصرياً حيناً وتركيًّا حيناً آخر ؟ أى أتتحوّل .

ويُحذف سماعاً فى غير ذلك نحو : هنيئاً لك ، أى ثبت لك الخير هنيئاً :

٤ – ما اجتمع فيه تمييز الذات وتمييز النسبة
وما افترقا فيه

فقد اجتمعا فى خمسة أمور ، وهى أن كلا منهما : إسم ، نكرة ، منصوب ، بمعنى «من» ، يفسر ابهاماً ويوضحه .

وافترقا فى ثلاثة :

أحدها : ما يفسره كل منهما :

فتمييز الذات يفسر مفرداً ، وهو أربعة أنواع :

العدد : نحو أحد عشر كوكباً .

والمقدار ، وهو ما يُعرف به كمية الأشياء : مساحةً : كفدّان أرضاً ، أو كيلا : كإردب قمحاً . أو وزناً : كرطل سمناً وقنطار قطناً .

وما يشبه المقدار نحو : مِلْءُ الإناء عسلا . وصندوق فاكهةً ، «مثقال ذرة خيراً» ومنه : ولو جئنا بمثله مددا .

وما كان فرعاً للتمييز . وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع إسم خاص ، يليه أصله ، بحيث يصح إطلاق الأصل عليه نحو : ساعة ذهباً ، وباب حديداً . وجبةٌ صوفاً ، وقد تقدم أن هذا النوع يصح أن يعرب حالا .

وتمييز النسبة يفسر نوعين :

أحدهما : نسبة الفعل للفاعل نحو : (اشتعل الرأس شيباً) وطاب محمدٌ محتدا . أصله اشتعل شيبُ الرأس وطاب محتد محمد .

والثانى : نسبة الفعل للمفعول نحو : غرسنا الأرض شجراً (وفجرنا

لأرض عيوناً) . ومن تميز النسبة الواقع بعدما يُفيد التعجب نحو : أكرمْ بعليٍّ قُدْوَة ، وما أعلمه رجلا، ولله دَرُّه فارساً . والواقع بعد إسم التفضيل نحو : أنتَ أرقى من غيرك فكراً . وشرط وجوب نصبه للتميز كونه فاعلا في المعنى ، وذلك بأن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفعل التفضيل فعلا . فتقول أنت رقى فكرك .

* * *

والثاني : الناصب لكل منهما .

فالناصب لتميز الذات هو ذلك الإسم المبهم وإن كان جامداً لأنه شبيه بإسم الفاعل لطلبه له في المعنى .

والناصب لتميز النسبة مافي الجملة من فعل أو شبهه نحو : خالدٌ كريمٌ عنصراً .

* * *

والثالث : طبيعة كل منهما .

فتميز الذات غير محوّل عن شيء .

وتميز النسبة محوّل عن الفاعل أو المفعول ، فأصل (اشتعل الرأس شيباً) . وطاب محمدٌ محتداً ، اشتعل شيبُ الرأس ، وطاب محتد محمد ، وأصل غرسنا الأرض شجرًا وفجرنا الأرض عيوناً ، غرسنا شجر الأرض وفجّرنا عيون الأرض .

الفصل الرابع

المشبهات في الإضافة

١ ـ الأمور التي يكتسبها الإسم بالإضافة :

وهي عشرة :

أحدها : التعريف إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو : كتاب عليٍّ .

الثاني : التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة ، نحو : كتاب رجل ، والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فإن كتاب رجل أخص من كتاب ، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز كتاب عليٍّ .

الثالث : التخفيف . وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مراداً بها الحال أو الاستقبال ، سواء أكانت إسم فاعل أو إسم مفعول أو صفة مشبهة ، تقول : ضاربُ محمدٍ وضاربا عليٍّ وضاربو خالد اذا أردت الحال أو الاستقبال ، فإن الأصلَ فيهن أن يعملن النصب ، ولكنّ الخفض أخفُّ منه إذْ لا تنوين معه ولا نون ، ولذلك سُمِّيت هذه الإضافة لفظية لأنه لافائدة لها إلا مجرد تخفيف اللفظ بحذف التنوين والنون وغير محضة ، لأنها في تقدير الانفصال بالإعمال مع التنوين والنون ، ويدل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً قولك : الضاربا عليٍّ والضاربو عليٍّ . ولا يجتمع على الإسم تعريفان ، أي الإضافة والموصولية (فأل الداخلة على الصفات إسم موصول) ووصفُ النكرة به في نحو : (هدياً بالغ الكعبة ، ولا توصف النكرة بالمعرفة ؛

ووقوعه حالا فى نحو : (ثانى عطفه فإنها حال من فاعل (يُجادل) فى الآية قبله ، ولا تنتصب المعرفة على الحال . ويدل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك : مساعد صالح : مساعدٌ صالحاً . فالإختصاص بالمعمول موجود قبل أن تأتى الإضافة .

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضة تُفيد التعريف إن كانت الإضافة لمعرفة ، والتخصيص إن كانت الإضافة لنكرة ، لأنها ليست فى تقدير الانفصال ، وعلى هذا صح وصف إسم الله تعالى بمالك يوم الدين. قال الزمخشرى : أريد بإسم الفاعل هنا : إما الماضى كقولك : هو مالك عبيده أمس ، أى ملك أمور يوم الدين ، على حد : ونادى أصحاب الجنة ، ولهذا قرأ أبو حنيفة : مَلَكَ يوم الدين ، وإما الزمان المستمر كقولك : هو مالك العبيد ، فإنه بمنزلة قولك : مولى العبيد ، وهو كلام حسن ، إلا أنه نقض هذا المعنى الثانى عندما تكلم على قوله تعالى : (وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر) ، فقال قُرىء بجر الشمس والقمر عطفاً على الليل ، وبنصبهما بإضمار : جَعَلَ ، أو عطفاً على محل الليل لأن إسم الفاعل هنا ليس فى معنى المضىّ فتكون إضافته حقيقية ، بل هو دال على جَعْل مستمر فى الأزمنة المختلفة . ومثله : (فالق الحب والنوى ، وفالق الإصباح . كما تقول : زيدٌ قادرٌ عالم ، ولا تَقْصدُ زماناً دون زمان .

وحاصلهُ أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضى ، وأنه إذا كان لإفادة حدث مستمر فى الأزمنة كانت إضافته غير حقيقية وكان عاملا ، وليس الأمر كذلك .

ويمكن الجواب بأن الاستمرار حاصل فى الماضى وغيره فيَسُوغ .

الرابع : إزالة القبح أو التجوز ، نحو : ساعدت الرجل الكريمَ الأصْلِ ، فإن (الأصل) إن رُفع قبحُ الكلام لخلو الصفة لفظاً عن ضمير يعود على الموصوف . وإن نُصب حصـل التجوُّز بإجرائك

وصف اللازم بجرى وصف المتعدى ، وفى الجر يخلص منهما .

الخامس والسادس : تأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وشرطهما صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه فتأنيث المذكر كقولهم : قُطعت بعضُ أصابعه ، وقراءة بعضهم : تلتقطه بعضُ السيَّارة ، وقول الأغلب العجلى :

طول الليالى أسرعتْ فى نقضى
نقضْنَ كُلّى ونقضن بعضى

وقوله :

وما حُبُّ الديار شغَفْنَ قلبى
ولكن حب من سكن الديارا

وتذكير المؤنث كقوله :

إنارةُ العقل مكسوفٌ(١) بطَوْع هَوًى
وعقلُ عاصى الهوى يزداد تنويرا

فلا يجوز : غلام هند جاءت . ولا أخت محمد ذهب ، لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

السابع : الظرفية ، نحو : (تؤتى أُكُلَها كل حين) .

الثامن : المصدرية نحو : (وسيعلم الذين ظلموا أىَّ مُنقَلَب ينقلبون) ، فأى : مفعول مطلق منصوبة بينقلبون ، ويعلم : معلقة عن العمل بالاستفهام . فأما قوله :

ستعلم ليلى أىَّ دَيْن تداينتْ وأىُّ غريم للتقاضى غريمُها

(١) المكسوف : المظلم . والمعنى أن مطاوعة الهوى تغطى نور العقل كما أن عصيان الهوى يزيده حسن النظر فى العاقبة .

فليس مما نحن فيه ، لأن (أى) الأولى واجبة النصب بما بعدها كما فى الآية . إلا أنها هنا مفعول به كقولك : تداينتُ مالا لامفعول مطلق، لأنها لم تُضف لمصدر ، فعلى هذا لم يكتسب المضاف من المضاف إليه المصدرية، إلا أن يُحمل الدَّين على التداين . فأما (أى الثانية) فواجبة الرفع بالابتداء مثلها فى : (لنعلم أىُّ الحزبين أحصى) ، (ولتعلَمُنَّ أيُّنا أشد عذاباً) .

التاسع : وجوب التصدير . ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى نحو : غلام من عندك ، والخبر فى نحو : صبيحةَ أىِّ يوم سفرُك . والمفعول فى نحو : غلامَ أيِّهم أكرمتَ ، ووجب الرفع فى نحو : علمتُ أبُو مَنْ علىٌّ .

والعاشر : البناء ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

أحدها : أن يكون المضاف مبهماً كغير ومثل ودون . وقد استُدل على ذلك بأمور : منها قوله تعالى (وحِيلَ بينهم وبين ما يشتهون) ، (ومنَّا دون ذلك) . قاله الأخفش :

وأجاب مخالفوه عن الأول : بأن نائب الفاعل ضمير المصدر أى وحيل هو أى الحول . وعن الثانى بأنه على حذف الموصوف ، أى ومنا قوم دون ذلك ، كقولهم : مِنَّا ظعَنَ ومنا أقام ، أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام .

ومنها قوله تعالى : (لقد تقطَّع بينكم (فيمن فتح بين) قاله الأخفش أيضاً ويؤيده قراءة الرفع . وقيل : بين : ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل ، أى لقد وقع التقطيع .

ومنها قوله تعالى : (إنه لحق مثلَ ما أنكم تنطقون (فيه فتح مثل) وقراءة بعضهم : أن (يصيبكم مثلَ ما أصاب) بالفتح .

الثانى : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه إذ : نحو : (ومن

خزي يومئذ) ، (ومن عذاب يومئذ) (فيمن قرأ بفتح يوم) وقرىء بجره أيضاً ؛

الثالث : أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبنى سواء أكان البناء بناء أصلياً كقول النابغة :

على حينَ عاتبتُ المشيب على الصِّبا وقلتُ ألمَّا أصْحُ والشيبُ وازع[1]

أم بناء عارضاً كقوله :

لأجتذِبَنْ منهنّ قلبي تحلُّماً على حينَ يستصبين كلَّ حليم[2]

رُويا بالفتح وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك . ومرجوح عند ابن عصفور .

وإن كان المضاف إليه فعلا معرباً أو جملة إسمية فالإعراب أرجح . ومنه قوله تعالى : (هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم) ومن البناء قراءة نافع : (هذا يومَ ينفع الصادقين) (بفتح يوم) وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير : (يومَ لا تملك نفسٌ) (بالفتح) .

---

(١) على الأولى بمعنى فى . والثانية للتعليل ، وألمّا استفهام إنكارى ؛ والوازع : الزاجر .

(٢) تحلم : تكلف الحلم . ويستصبين : يستملن . ولأجتذبَنْ : بنون التوكيد الخفيفة . وتحلُّماً : مفعول لأجله .

٢ — الأسماء بالنسبة للإضافة

ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون صالحة للإضافة والإفراد ، وذلك هو الغالب ، كغلام وكتاب وقلم .

والثانى : أن تمتنع إضافتها إذا كانت معارف أو شبيهة بالحرف . كالمضمرات وأسماء الإشارة والموصولات (سوى أىّ فتضاف إلى المعرفة فقط نحو : أيهم أشد) والأعلام مع بقائها على حالها ، فإن قُصد تنكير العلم بإرادة واحد مما يتناوله مسماه أُضيف نحو : محمدنا خير من محمدكم ، وأسماء الشرط والاستفهام (عدا أىٍّ منهما) فتضافان إلى النكرة والمعرفة نحو : أى رجل جاءك فأكرمه . (أيّما الأجلين قضيتُ فلا عدوانَ علىّ . فبأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون) (أيكم يأتيني بعرشها) ، وأى الوصفية والحالية تضافان إلى النكرة لزوماً نحو : هذا خطيب أىّ خطيب ، وقاد الجيشَ خالدٌ أىَّ شجاع ، أى كاملا فى الشجاعة .

والثالث : أن تَجبَ إضافتها ، وذلك على نوعين : ما يجب إضافته إلى المفرد ، وما يجب إضافته إلى الجمل .

فما يجب إضافته إلى المفرد :

إما أن يجوز قطعه عن الإضافة فى اللفظ ، وهو (كل) إذا لم يكن نعتاً ولا توكيداً (وبعض وأى) قال الله تعالى : (وكُلٌّ فى فلك يسبحون) . (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض) ، أيّاً ما تدعو فله الأسماء الحسنى) .

وإما أن يلزم الإضافة لفظاً وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : ما يضاف إلى الظاهر والمضمر ، وهو عند ولَدَى وقُصَارى القول وحُمَاداه (وكلاهما بمعنى الغاية) وسوى ، وكلا وكلتا (ولا يضافان إلا لما كان معرفة ، وكلمة واحدة . ودالا على إثنين بالنص نحو : كلاهما ، (وكلتا الجنتين) ، أو بالاشتراك نحو قوله :

كلانا غنيٌّ عن أخيــه حياته ونحن إذ متْنا أشدُّ تغانيا

فإن (كلمة) (نا) مشتركة بين الإثنين والجماعة .

والثاني : ما يختص بالظاهر وهو: أولو ، وأولات ، وذو ، وذات ، وفروعها ، قال الله تعالى : (نحن أولو قوة) ، (وأولات الأحمال) ، (وذا النون) ، (وذات بهجة) .

والثالث : ما يختص بالمضمر : إما مطلقاً وهو (وَحْـد) نحو : (وإذا دُعي اللهُ وحده) ، وقول عبيد الله القرشي :

وكنتَ إذ كنتَ إلهي وحدكا لم يك شيءٌ يإلهي قبلكا

وقول الربيـع الفزاري وقد كبرت سنه :

والذئب أخشاه إن مررت به وحدي وأخشى الرياح والمطرا

وإما لخصوص ضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظاً ، ومعناها التكثير ، وهي (لبَّيْـك بمعنى استجابة لك بعد استجابة و (سَعْـدَيْك) بمعنى إسعاداً منك بعد إسعاد ، ولا تستعمل إلا بعد لبيك . (وحنانَيْـك) بمعنى حناناً منك بعد حنان (ودواليك) بمعنى تداولا وتناويا لطاعتك بعد تداول و (هَذَا ذَيْـك) بمعنى إسراعاً لك بعد إسراع .

وتعرب هذه المصادر مفعولا مطلقاً لفعل محذوف من لفظها ، (إلا لبيك وهَذَا ذَيْـك فمن معناهما ، فيقدَّر أسعدُ لسعديك، وأحنن لحنانيك، وأتداول لدواليك ، وأجيب للبيك ، وأسرع لهذا ذَيْـك .

وما يجب إضافته إلى الجمل قسمان :

أحدهما : ما يضاف إلى الجمل مطلقاً وهو (إذْ وحيثُ) نحو : (واذكروا إذْ أنتم قليل)، (واذكروا إذ كنتم قليلا فكثّركم) . إجلسْ حيث جلس صاحبك ، أو حيث صاحبك جالس، وقد يُحذف ماأضيفت إليه (إذْ) للعلم به ، فيُجاء بالتنوين عوضاً عنه كقوله تعالى : (ويومئذ يفرح المؤمنون) أي يوم إذ غلبت الروم .

والثاني : ما يختص بالجمل الفعلية وهو (لمّا) الحينية عند من جعلها إسماً نحو : لما جاءني عليٌّ أكرمتُه و (إذا) وتضاف للماضوية غالباً ، وقلّ أن تضاف للمضارعية . وقد اجتمعا في قول أبي ذويب :

والنفسُ راغبةٌ إذا رغّبتَها وإذا تُردُّ إلى قليل تقنعُ

وأما نحو : (إذا السماء انشقت) ، فثل : (وإن أحدٌ من المشركين استجارك) .

وكل ما كان من أسماء الزمان بمنزلة (إذْ) أو (إذا) في كونه إسم زمان مبهم لما مضى أو لما يأتي مثل زمن ويوم ووقت وحين ، فإنه بمنزلتهما فيا يضافان إليه . ولأنه حُمل عليهما فيجوزُ فيه الإعرابُ على الأصل ، والبناء حملا عليهما . فإن كان ما يليهما فعلا مبنياً فالبناء أرجح للتناسب كقول النابغة :

على حين عاتبتُ المشيب على الصبا
وقلتُ ألمّا أصْحُ والشيبُ وازع

وإن كان فعلا معرباً أو جملة إسمية فالإعراب أرجح . وقد رأينا ذلك آنفاً .

٣ – حذف المضاف والمضاف إليه

يجوز حذف ما عُلم منهما .

فإن كان المحذوف المضاف ، فالغالب أن يخلفه فى إعرابه المضاف إليه نحو : (وجاء ربك) ، أى أمر ربك ، ونحو : (واسأل القرية) ، أى أهل القرية . وقد يبقى على جره ، وشرط ذلك فى الغالب أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف بمعناه كقولهم : ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك . أى ولا مثل أخيه ، بدليل قولهم (يقولان) بالتثنية ، ومن غير الغالب قراءة ابن جماز : (تُريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرةِ ، أى عمل الآخرةِ ، فإن المضاف ليس معطوفاً بل المعطوف جملة فيها المضاف .

وإن كان المحذوف المضف إليه ، فله ثلاث حالات :

إحداها : أن يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين لحذف المضاف إليه و نيـّة معناه دون لفظه ، فيُبنى على الضم ، كقراءة السبعة : (لله الأمرُ من قَبلُ ومن بعدُ) وتقول : قبضتُ عشرة ليس غيرُ ، لأن (غير) مثل (قبل وبعد) فى الإبهام . ومثل قبل وبعد أيضاً أخواتُهما من أسماء الجهات كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت ، وكذلك دون وأوّل إذا كانت ظرفاً ونحوهن : قال الشاعر :

لعمرك ماأدرى وإنى لأوجلُ   على أيـّنا تعـْـدو المنيـّة أوّلُ

فإن لم تكن (أول) ظرفاً كانت صفة أو إسماً .

فإن كانت صفة أى أفعل تفضيل بمعنى الأسبق :أعطى حكم أفـْعـَل التفضيل مع منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ، ودخول (مِنْ) عليه ،

نحو : هذا أولُ من هذين ، ولقيتُه عاماً أوّل .

وإن كان إسماً كان مصروفاً نحو : لقيته عاماً أولاً . ومنه ماله أولٌ ولا آخرٌ . قال أبو حيّان : وفي محفوظي أن هذا يُؤنث بالتاء ويُصرف ، فيقالُ : له أوّلةٌ وآخرةٌ بالتنوين .

والثانية : أن يبقى إعرابه ويُردُّ إليه تنوينه ، لأنه قُطع عن الإضافة لفظاً ومعنى ، فهو حينئذ إسم تام كسائر الأسماء النكرات ، قال الشاعر :

فساغ لي الشرابُ وكنتُ قبلاً   أكادُ أغَصُّ بالماء الفُراتِ

وقرأ بعضهم (لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ) بالخفض والتنوين .

وقال تعالى : (وكلاً ضربنا له الأمثال) ، (أيّاماً تدعو) .

والثالثة : أن يبقى إعرابه ويترك تنوينه (كما كان في الإضافة) لنيّة ثبوت لفظ المضاف إليه ، كقراءة الجحدري والعقيلي : (لله الأمرُ من قبلِ ومن بعدِ) (بالخفض بغير تنوين) أي من قبل الغلب ومن بعده ، فحُذف المضاف إليه وقُدّر وجوده ثابتاً ، وكقراءة بعضهم : فلا خوفُ عليهم ، أي فلا خوفُ شيء عليهم .

ولهذه الأسماء حالة رابعة ليست مما نحن فيه ، وهي أن تكون مضافة: فتُعرب نصبا على الظرفية أو خفضاً بمن قال الله تعالى : (كذّبتْ قبلَهم قومُ نوح) ، (فبأيِّ حديث بعد الله وآياته يُؤمنون) وقال تعالى : (ألم يأتهم نبأ الذين من قبلهم مِنْ بعدما أهلكنا القرون الأولى) .

٤ — الفصل بين المتضايفين

زعم كثير من النحويين أنه لا يُفصل بين المتضايفين إلا في الشعر ؛ لأن المضاف إليه بمنزلة جزء المضاف .

والحقُّ أنه يجوز الفصل بينهما في السَّعة في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر : (وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم) ، وإما ظرفه كقول بعضهم : تركُ يوماً نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها .

والثانية : أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم [illegible] مخلفَ وعدَهُ رُسُلِه ، وإما ظرفه كقوله عليه [illegible] لام : هل أنتم تاركو لي صاحبي .

والثالثة : أن يكون الفاصل قَسَماً كما حكى الكسائي : هذا غلامُ والله زيدٍ ، وحكى أبو عبيدة : إن الشاة لتَجترُّ فتسمع صوتَ والله ربِّها
وزاد في الكافية الفصل بإما كقول تأبط شراً :

هما خُطَّتا إما إسارٍ ومِنَّةٍ وإما دمٍ والقتلُ بالحر أجدرُ(١)

---

(١) الخطة : بالضم الحالة ، والإسار : الأسر ، والمعنى : ليس لي إلا واحدة من خصلتين على زعمكم : إما أسرٌ وامتنان إن رأيتم العفو ، وإما قتلٌ ، وهو أجدر بالحر . وهذا تهكم واستهزاء بهم .

الفصل الخامس

المشتبهات فى إسم الفاعل والصفة المشبهة به

١ – إسم الفاعل :

إسم مصوغ لمن وقع منه الفعل أوقام به ، ويصاغ من الفعل الثلاثى المجرد على وزن فاعل . كقاهر وناصر ، وتقلب عينه همزة إن كانت فى الماضى ألفاً سواء أكانت منقلبة عن الواو أو الياء كقائل وعائب من قال وعاب ، وتحذف لامه فى حالتى الرفع والجر إن كان فعله ناقصاً واوياً كان أو يائياً ، كداع ورام من دعا ورمى .

ويصاغ من غير الثلاثى المجرد على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ماقبل الآخر مطلقاً كمنطلق ومتقدم .

وشذ من ذلك ألفاظ جاءت بفتح ما قبل الآخر وهى : مُسْهَب من أسهب ، ومُحصَن من أحصن ومُلفَج من ألفج[1] . كما شذ مجيئه من أفْعَلَ على فاعل ، كأعشب المكان فهو عاشب . وأيفع الغلام فهو يافع ، وأورس الشجر فهو وارس[2] .

---

(١) مُسْهَب : مطيل فى الكلام ، ومُحصَن : متزوج ، وملفج : مفلس وفى الحديث : ارحموا مُلفجيكم .

(٢) العشب : الكلأ . ويافع : طويل . وأورس الشجر : اخضر ورقه .

وقد يحوَّل إسم الفاعل من الثلاثى لازماً كان أو متعدياً للدلالة على المبالغة فى الحدث إلى أوزان شتى كلها سماعية وهى :

١ — فعّال نحو : علاّم ونصار .

٢ — مفعال نحو : مقدام ومكسال .

٣ — فعول نحو : رسول وصبور .

٤ — فعيل نحو : نصير وجريح .

٥ — فعِل نحو : فهِم وشرِه .

٦ — فعّالة نحو : علامة وفهامة .

٧ — فاعول : كفاروق .

٨ — فُعَلة نحو : ضُحَكة وضُجَعة .

٩ — فِعّيل نحو : قِدّيس وصِدّيق .

١٠ — مِفعيل نحو : مِسكين ومِعطير .

وقد يأتى فاعل مراداً به إسم المفعول بِقلّة ، وجاء منه قوله تعالى : (فى عيشة راضية) ، أى مرضية .

ويعمل إسم الفاعل عمل فعله مضافاً أو مجرداً من أل والإضافة أو محلى بأل ، نحو : هو معطى كلَّ ذى حق حقَّه ، وبالغٌ أمرَه ، والواهب الخيرَ . وإضافته إلى فاعله ممتنعة .

وشرط عمله أن يكون صلة لأل كما رأيت لأنه حالٌ محل الفعل والفعل يعمل فى جميع الأحوال .

فإن لم يكن صلة لها عمل بشرطين :

أحدهما : أن يكون للحال أو الاستقبال لا للماضى ، خلافاً للكسائى ولا حجة له فى قوله تعالى : (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) لأنه على

إرادة حكاية الحال الماضية ، والمعنى يبسط ذراعيه : بدليل وُنقلّبهم ، ولم يقل : وقلبناهم .

والثانى : اعتماده على نفى أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف نحو : ما طالبٌ صديقُك رفعَ الخلاف ، أعارفٌ أخوك قدرَ الإنصاف ، الحق قاطع سيفُه الباطلَ . إركنْ إلى عملٍ زاكٍ أثرُه العاملَ .

واعتماده على المقدَّر منها كاعتماده على الملفوظ به نحو : مختلف ألوانُه ، أى صنف مختلف ألوانه ، ومنه : ياطالعاً جبلا ، أى يا رجلا طالعاً :

وشرط الاعتماد وعدم المضى إنما هو لعمل النصب . والاعتماد وحده لعمل الرفع فى الظاهر ، أما رفع الضمير المستتر فجائز بلا شرط ،

وإذا حُوِّلت فاعل إلى صيغ المبالغة عملن عمله بشروطه المتقدمة ، قال أبو طالب يرثى أمية المخزومى :

ضَرُوبٌ بنصل السيف سوق سمائها

وقال عبيد الله بن قيس الرقيات :

فتاتان أمَّا منهما فشبيهة

هلالاً ، وأخرى منهما تُشبه البدرا

ولتثنية إسم الفاعل وصيغ المبالغة وجمعهما مالمفرده من العمل والشروط . قال الله تعالى : (والذاكرين الله كثيراً) ، (هل هُنَّ كاشفات ضرَّه) ، (خُشعاً أبصارهم) .

ويجوز فى الإسم الفَضلة الذى يتلو الوصف العامل أن يُنصب به ، وأن يُخفض بإضافته إليه فقد قُرى فى السبع : (إن الله بالغ أمره) ، (هل هنَّ كاشفات ضرَّه) ، بالخفض والنصب .

فإذا لم يكن تالياً للوصف بأن فُصل بفاصل وجب نصبه نحو : (أنى جاعل فى الأرض خليفة) .

ويجوز في تابع معمول إسم الفاعل المجرور بالإضافة ، الجر مراعاة اللفظ ، والنصب مراعاة للمحل ، أو بإضمار وصف منون ، أو فعل ، نحو : اللبيبُ مبتَـغِـي جاهٍ ومالا ، أي ومبتغٍ مالا ، أو يبتغي مالا .

ويتعين إضمار الفعل إن كان الوصف غير عامل نحو : (وجاعل الليل سكناً والشمسَ والقمر) أي وجعل الشمس . إلا إن قُدِّر جاعل على حكاية الحال فيكون من الحالة الأولى .

ويجوز تقدم معموله عليه نحو : عليًّا أنا مصاحبٌ .

٢ – الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي إسم مصوغ لمن قام به الفعل لا على وجه الحدوث ، بل لمجرد الثبوت ، ولا تجيء إلا من الثلاثي اللازم ، ويغلب بناؤها من باب فرح اللازم وباب كرُم ،ويقلُّ من غيرهما كسيِّد وميِّت من ساد يَسُود ومات يموت ، وهما من باب نصر .

وهي من باب فرح اللازم على ثلاثة أوزان :

أحدها : فَعِل ، فيما دل على حزن أو فرح ، كفرِح وطرب وأشِر وضجِر ، ومؤنثه فَعِلَة .

والثاني : أفعل فيما دلَّ على عيب أو حِلية أو لون كأحدب وأعرج وأحور وأحمر . ومؤنثه فَعلاء .

والثالث : فَعْلان ، فيما دلَّ على خُلُوّ أو امتلاءٍ كصديان وعطشان وريَّان . ومؤنثه فَعلى .

ومن باب كرُم على أربعة أوزان ، وهي : فَعَل كحسَن وفُعُل كجُنُب ، وفَعَال كجَبَان وحَصَان[1] ، وفُعال كشُجاع .

ويشترك بين البابين خمسة أوزان :

فَعْل ، كسَبط وضَخم ، من سبط وضَخُم

فَعِل ، كصَفِر ومَلِح ، من صَفِر ومَلُح

---

(١) الحصَان : العفيفة .

فعْل ، كحُرّ وصُلْب ، من حرَّ وصَلُب

فاعل ، على سبيل الشُّذور ، كباسل وطاهر وضامر وصاحب

فعيل ، كبخيل وكريم من بخِل وكرُم .

وربما اشترك فاعل وفعيل فى صيغة واحدة كنابه ونبيه وماجد ومجيد .

ويطرد قياسها من غير الثلاثى على وزن إسم الفاعل إذا أريد به الثبوت ، نحو : معتدل القامة ، ومستقيم الرأى ، ومطمئن البال ، كما أنها تُحوَّل إلى وزن فاعل إذا أريد بها التجدد تقول فى ضيِّق وميِّت وسيِّد : ضائق ومائت وسائد .

وكل ماجاء من الثلاثى بمعنى فاعل ولم يكن على وزنه فهو صفة مشبَّهة كشيخ وأشيب وطيب وعفيف .

وكل إسم فاعل أو مفعول غير متعدٍّ ولم يُقصد منه الحدوث بل قُصد ثُبوت معناه أعطى حكم الصفة المشبهة فى العمل ، كطاهر القلب ومعتدل القامة ومحمود المقاصد .

وعمل الصفة المشبهة هو عمل إسم الفاعل المتعدى لواحد ولكن يمتنع إضافة إسم الفاعل إلى فاعله — كما قدمنا — ويُستحسن فى الصفة أن تضاف لما هو فاعل فى المعنى كطاهر العِرْض وحَسَن الطوِّية . وإضافتها لمرفوعها لاتحسن حتى يقدَّر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، ولهذا التحويل حَسُن أن يُقال : خالدٌ حسنُ الوجه . لأنَّ مَنْ حسن وجهُه حسنَ أن يُسند الحسن إلى جملته مجازاً (أى حسنٌ هو) وقبُح أن يُقال : علىٌّ كاتبُ الأبِ ، لأنَّ من كتب أبوه لايحسن أن تسند إليه الكتابة إلا بمجاز بعيد ، ومِن ثَم لزم كون معمولها سببياً أى متصلا بضمير موصوفها إما لفظاً ، نحو : محمد كبير عقله ، وإما معنى نحو : علىٌّ حسن الفكر أى منه .

وقيل : إن أل خلفٌ من المضاف إليه .

وعملُها فى الظرف فى نحو : محمدٌ بكَ فرِحٌ ، وكذا فى الحال والتمييز نحو : محمد حسن وجهُه طلقاً وعلىٌّ فصيح قولا ، إنما هو بما فيها من معنى الفعل . لابحق الشبه باسم الفاعل فلا ينقض هذا قولنا إن المعمول لايكون إلا سببياً مؤخراً .

ولك فى معمولها سواء كان معرفة أو نكرة :

١ — أن ترفعه على الفاعلية . أو على الإبدال من ضمير مستتر فى الصفة بدل بعض من كلٍّ ، إن أمكن .

٢ — وأن تنصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة .

٣ — وأن تجره على الإضافة ، سواء فى كل ذلك كانت الصفة معرفة أو نكرة ، غير أنه يمتنع مع الجر أن تكون الصفة بأل ومعمولها خال من أل ومن الإضافة إلى المحلى بها ، فتقول : خالدٌ حسنٌ خلقُه ، ورفيعٌ قدْرُ أبيه ، وهو الفصيح لساناً ، العذبُ عَرَبيان ، وهو القويُّ القلب ، العظيمُ شدةِ البأس ، ولا تقول : الحسنُ خلقِه ، والعظيم شدةِ بأسٍ ، بالجر فيهما .

٣ — ما افترق فيه إسم الفاعل والصفة المشبهة

ونستطيع أن نتبين مما تقدم مايفترقان فيه ، وهو إثنا عشر أمراً :

أحدها : أنه يصاغ من المتعدى والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر ، وهى لا تُصاغ إلا من القاصر كحسن وجميل .

الثانى : أنه يكون للأزمنة الثلاثة وهى لاتكون إلا للحاضر أى الماضى المتصل بالزمن الحاضر .

الثالث : أنه لايكون إلا مُجارِياً للمضارع فى حركاته وسكناته كضارب ويضرب ، ومنطلق وينطلق وقائم ويقُوم . لأن الأصل يقْوُم (بسكون القاف وضم الواو) ثم نقلوا حركة الواو إلى الساكن قبلها . وأما توافق أعيان الحركات فغير مُعتبر ، بدليل ذاهب ويذهب ، وقاتل ويقتُل ، ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضى لاتصريفى . وهى تكون مُجارية كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض ، وغير مُجارية وهو الغالب نحو : ظريف وجميل .

الرابع : أن منصوبَهُ يجوز أن يتقدم عليه نحو : محمدٌ عليًّا ضارب ، ولا يجوز : محمدٌ وجهَه حسنٌ .

الخامس : أن معموله يكون سببياً وأجنبياً نحو : محمد ضاربٌ غلامَه وعليا ، ولا يكون معمولها إلا سببياً . تقول : محمدٌ حسنٌ وجهه أو الوجه ، أى منه ، أو أنّ أل بدل الضمير والمراد معمولها بطريق الشبه بإسم الفاعل ، فلايرد عملها فى الظرف نحو : محمدٌ بك فرح ، وكذا فى الحال والتمييز كما قدمنا . ويمتنع محمد حسنٌ علياً .

السادس : أنه لا يخالف فعله فى العمل وهى تخالفه ، فإنها تنصب مع

محذور فعلها ، تقول : محمدٌ حسنٌ وجهَه بالنصب .

السابع : أنه يجوز حذفه وبقاء معموله ، ولهذا أجازوا أنا عليّاً ضاربُه ، وهذا ضاربُ عليٍّ ومحمداً بخفض عليٍّ ونصب محمداً بإضمار فعل أو وصف منوّن ، ولا يجوز مررتُ برجل حسن الوجهِ والفعلَ ، بخفض الوجه ونصب الفعل .

الثامن : أنه لا يقبح حذف موصوف إسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو ، مررتُ بقاتل أبيه ، أي برجل قاتل أبيه ، ويقبح مررتُ بحَسَنِ وجهِه .

التاسع : أنه يُفصل مرفوعُه ومنصوبُه كمحمد ضاربٌ في الدار أبوه عليّاً ، ويمتنع عند الجمهور : محمد حسنٌ في الحرب وجهه رفعتَ أو نصبتَ .

العاشر : أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع ، ولا يُتبَعُ معمولُها بصفة ، قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة — وحكمته أن المعمول لما اشترطت سببيته أُلحق بالضمير وهو لا يوصف — ويشكل عليهم الحديث في صفة الدّجال : أعور عينه اليمنى .

الحادي عشر : أنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرزَ (وهو إسم الفاعل مع أل أو منوناً لأنه لا ينصب إلا كذلك) ويحتمل أن يكون منه : (وجاعل الليل سكناً والشمسَ والقمرَ) . ولا يجوز : هو حسن الوجهِ والبدنَ بجر الوجه ونصب البدن . خلافاً للفراء : وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين كقول امرىء القيس :

فظل طُهاةُ اللحم مابين مُنْضِج
صفيف شُواءٍ أو قدير معجّل

القدير : المطبوخ فى القِـدْر وهو عندهم عطف على صفيف أى مصفوف .

وخُرِّج على أن الأصل: أو طابخ قدير ، ثم حُذف المضاف وأُبقى جر المضاف إليه كقراءة بعضهم : (والله يريدُ الآخرةِ) بالخفض . أى عمل الآخرة ، أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار . أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة كما قال : ولا سابق شيئاً .

الثانى عشر : إستحسان جرّ فاعلها بها ، بخلافه فقبيح بل ممتنع لأن الإضافة فرع تحويل الإسناد ، وإلا لزم إضافة الشىء إلى نفسه ، فإن الصفة عين مرفوعها معنى ، فلهذا يقال : هندٌ حسنةُ الوجهِ ، ومن حسُنَ وجهُه حسُنَ تحويل إسناد الحُسن إليه ، بخلاف كاتب الأب ، لأن من كتب أبوه لا يحسن إسناد الكتابة إليه ، كما قدمنا .

الفصل السادس

المشتبهات فى العطف والبدل

١ – ما افترق فيه عطف البيان والبدل

وهما يفترقان فى ثمانية أمور :

أحدها : أن عطف البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لأنه فى الجوامد نظير النعت فى المشتقات .

وفى البدل يجوز إبدال الظاهر من المضمر إن كان لغائب نحو : وأسروا النجوى الذين ظلموا . أو متكلم أو مخاطب بشرط أن يكون بدل بعض نحو : (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) أو بدل اشتمال كقول النابغة الجعدى :

بلغنا السماء مجدُنا وسناؤُنا   وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرًا

أو بدل كل مفيد للإحاطة والشمول . نحو : (تكون لنا عيدا لأوّلنا وآخرنا) . ويمتنع إن لم يفدها نحو : رأيتك محمداً .

وأما إجازة الزمخشرى فى قوله تعالى : (ما قلتُ لهم إلا ما أمرتَنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم) : أن تكون (أن) مصدرية : وهى وصلتها عطف بيان على الهاء من (به) فردود ، لأن عطف البيان – كما قلنا – فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتقات ، فكما أن الضمير لا يُنعت . كذلك لا يُعطف عليه عطف بيان . ووهم الزمخشرى فأجاز ذلك : ذُهولا عن هذه النكتة . ويصحّ أن يقدَّر بدلا من الهاء فى (به) ووهم الزمخشرى فمنع ذلك ظنا منه أن المبدل منه فى قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد .

والعائد موجود حسًّا . ووجوده حسًّا كاف ، فليس طرحه من كل وجه . ألا ترى أنه مرجع الضمير في نحو : أكلتُ الرغيف ثلثه . وقد أفاد هذا الزمخشريُّ نفسُه في المفصل .

نعم أجاز الكسائي أن يُنعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو تَرَحم ، فالأول نحو : (لا إله إلا هو الرحمن الرحيم) ، ونحو : (قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب) ، وقولهم : اللهم صلى عليه الرءوف الرحيم . والثاني ، نحو : مررتُ به الخبيثِ والثالث ، نحو قوله :

(فلا تلمه أن ينام البائسا)

وقال الزمخشري في : (جعل الله الكعبة البيت الحرام) : إن البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح ، كما في الصفة لا على جهة التوضيح ، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي .

وأما البدل فيكون — كما قلنا — تابعا للمضمر باتفاق نحو : (ونَرِثُه ما يقول ، (وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره) .

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر كرأيتُه إياه ، أو لظاهر كرأيتُه زيدا إياه ، وخالفهم ابن مالك فقال : إن الثاني لم يُسمع ، وإن الصواب في الأول قول الكوفيين إنه توكيد ، كما في قمتَ أنتَ .

الثاني : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره .

وأما قول الزمخشري في قوله تعالى : (فيه آيات بينات مقام إبراهيم) : إن مقام إبراهيم عطف على آيات بينات فسهوٌ . وكذا قال في : إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا : إن (أن تقوموا) عطف على واحدة .

ولا نختلف في جواز ذلك في البدل نحو : (إنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله ، لنسفعنْ بالناصية ناصية كاذبة خاطئة .

الثالث والرابع والخامس : أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل ، ولا جملة تابعة لجملة ، ولا جملة تابعة لمفرد ، بخلاف البدل ، فكما يُبدل الاسم من الاسم يُبدل الفعل من الفعل بدل كل من كل نحو :

مَتَى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا   تَجِدْ حطبا جَزْلاً ونارًا تأجّجا

(فتلمم بنا) بدل من (تأتنا) وبدل اشتمال نحو : (ومن يفعل ذلك يلق أثاما يُضاعفْ له العذابُ) .

ولا يُبدل الفعل بدل بعض ولا غلط . وأجازهما جماعة . ومثلوا للأول بقولهم : إن تصلِّ تسجُدْ لله يرحمك ، وللثاني بنحو : إن تُطعم الفقير تكسه تُثب على ذلك .

والدليل على أن البدل في الأمثلة هو الفعل وحده ظهورُ إعراب الأول على الثاني .

وتُبدل الجملةُ من الجملة إن كانت الثانية أبْيَن من الأولى نحو : (اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا) ، ونحو : (أمدّكم بما تعلمون أمدّكم بأنعام وبنين . وقوله :

أقولُ له ارحلْ لا تقيمنّ عندنا

كما تُبدل الجملة من المفرد نحو : ما يُقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك : إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم ، ونحو : (وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم) وهو أصح الأقوال في نحو : عرفتُ محمدًا أبو من هو . وقال :

لقد أذهلتْني أمُّ عمرو بكلمة
أتصبرُ يوم البَين أم لستَ تصبرُ

فجملة (أتصبر : بدل من كلمة) وقال الفرزدق :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل (كيف يلتقيان) من (حاجة وأخرى)

والسادس : أنه لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك فى البدل بشرط أن يكون الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب : وترى كلَّ أمّةٍ جاثيةً كُلُّ أمّةٍ تُدعى إلى كِتابها (بنصب كلّ الثانية) فإنها قد اتّصل بها ذكر سبب الجثوّ .

وهذا الفرق إنما هو على ماذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول . وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه ، وحجتهم أن الشيء لا يُبيِّن نفسَه .

وأُخذ على هذا المذهب أمران :

أحدهما : انه يقتضى أن البدل ليس مبيّنا للمبدل منه ، وليس الأمر كذلك ، وإنما يُفارق البدل عطف البيان فى أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين ، والعطف مُبينٌ بالمفرد المحض .

والثانى : أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول كما قدمنا اتّجه كونه بيانا بما فيه من زيادة الفائدة .

والسابع : أنه ليس فى نية إحلاله محل الأول ، بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل وتعيّن البيان إذا كان التابع محلّى بأل والمتبوع منادى خاليا منها نحو : يا محمدُ المهدى . لأن (يا) لا تباشر (أل) استقلالا ، فلا يقال : يا المهدى . أو إذا كان التابع مفردا معرفة معربا ، والمتبوع منادى ، نحو : يا سعيدُ بِشْرٌ أو بِشْرًا (بالرفع أو بالنصب) لأن المفرد فى النداء لا يُنوَّن ، والبدل على نية تكرار العامل ، فكان يجب بناء (بشر) على الضم ، لأنه لو لُفِظَ (بيا) معه لكان كذلك . أو إذا كان التابع خاليا من أل والمتبوع بأل وقد أضيف إليه صفة بأل ، نحو : أنا الناصحُ الرجلِ محمدٍ ، ومنه قول المرّار الأسدى :

أنا ابنُ التّاركِ البكرىّ بِشْرٍ   عليه الطيرُ تَرقُبه وُقوعا(١)

لأن الصفة المقرونة بأل كالتاصح والتارك لا تضاف إلا لما فيه أل كالرجل والبكرى .

أو إذا كان اسم التفضيل مضافا إلى عامّ ُأتبع بقِسْمَيْه ، نحو : محمدٌ أفضل الناس الرجال والنساء ، لأن اسم التفضيل بعض ما يُضاف إليه ، فيلزم على البدل كون محمد بعض النساء .

أو إذا كان التابع مضافا والمتبوع نعتا (لأى) مقرونا (بأل) فى النداء نحو : يا أيها الرجل صاحب البيت ، لأن (أى) لا توصف فى هذا الباب بالمضاف . بل بالمحلى بأل واسم الاشارة .

أو إذا كان المضاف (لأى) و (كلا) مثنى أتبع بمفردين معرفتين نحو : أى الرجلين محمد وعلىٌ جاءك ، وجاءنى كلا أخويك سعيد وخالد ، لأن (أى وكلا) لا تضافان إلى المفرد المعرفة . وإذا أضيفت (أى) للمفرد المعرفة وجب تكرارها بالواو خاصة ، نحو قوله :

فلئن لقيتُك خالِيَيْنِ لتعلَمَن   أيِّى وأيُّك فارسُ الأحزابِ

والثامن : أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى ، بخلاف البدل ، ولهذا امتنع أيضا البدل وتعيّن البيانُ فيما لا يستغنى التركيبُ عنه . كأن تفتقر جملة الخبر إلى رابط هو فى التابع نحو : البيتُ مسافرٌ محمدٌ ساكنُه ، فلو أعرب ساكنه بدلا لخلت جملة الخبر عن الرابط ، لأنه فى التقدير من جملة أخرى .

---

(١) أى أنا ابن الذى ترك بشرا مُثخنا بالجراح يعالج طلوع الروح فالطير واقفة ترقب موته لتأكل منه ، لأنها لا تقع عليه ما دام حيا .

٢ — أقسام عطف النسق

وهي ثلاثة :

أحدها : العطف على اللفظ ، وهو الأصل ، نحو : ليس محمدٌ بقائم ولا قاعدٍ (بالخفض) .

وشرطه : إمكان توجه العامل إلى المعطوف ، فلا يجوز في نحو : ما جاءني من امرأة ولا خالدٌ إلا الرفع عطفا على الموضع ، لأن (مِنْ) الزائدة . لا تعمل في المعارف . وهذا يقتضي في قوله تعالى : لا تضار والدةٌ بولدها ولا مولود له بولده : أن مولود ليس معطوفا على والدة ، وابن مالك قدَّر في مثل هذا عاملا وجعله عطف جمل ، وغيره يغتفر في التابع نحو : أسكن أنت وزوجك .

وقد تمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو : ما عليٌّ قائما لكن قاعدٌ . أو بَلْ قاعد ، لأن في العطف على اللفظ إعمال (ما) في الموجب . وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء ، مع زواله بدخول الناسخ ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ . وما في الألفية وغيرها من تسمية ذلك عطفا مجاز نظرًا للصورة .

والثاني : العطف على المحل . نحو : ليس عليٌّ بقائم ولا قاعدًا (بالنصب) وله عند المحققين ثلاثة شروط :

أحدها : إمكان ظهوره في الفصيح . ألا ترى أنه يجوز في ليس محمدٌ بقائم ، وما جاءني من امرأة أن تسقط (الباء) فتنصب وتقول . ليس محمدٌ قائما . وأن تسقط (منْ) فترفع وتقول : ماجاءني امرأةٌ ، فعلى هذا لا يجوز مررتُ بمحمد وعليا . لأنه لا يجوز مررتُ محمدًا ، وأما قوله :

تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامكمُ عليَّ إذن حرامُ

فضرورة .

وأجاز الفارسي في قوله تعالى : (وأُتبعوا في هذه الدنيا لعنةً ويومَ القيامة) أن يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه ، لأن محله النصب ، وحتى لو جعلت الدنيا ظرف مكان ، إذ لا مانع من عطف الزمان عليه لاشتراكهما في الظرفية .

والثاني : أن يكون الموضع بحق الأصالة . فلا يجوز : هذا ضاربٌ خالدًا وأخيه ، لأن الوصف المستوفي لشروط العمل ، الأصل إعماله لا إضافته ، لالتحاقه بالفعل .

والثالث : وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل . وابتنى على هذا امتناع نحو : (إنَّ محمدًا وخالدٌ قائمان ، وذلك لأن الطالب لرفع محمد هو الابتداء ، والابتداء هو التجرُّدُ . والتجرُّدُ قد زال بدخول إنَّ ، ونحو : إن محمدا قائمٌ وخالدٌ ، إذا قدَّرت خالدًا معطوفا على المحل ، لا مبتدأ .

والقسم الثالث : العطف على التوهم ، نحو : ليس محمدٌ قائما ولا قاعدٍ (بالخفض) على توهم دخول الباء في الخبر . وشرط جواز صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه : كثرة دخوله هناك . ولهذا حسن قولُ زهير :

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم — وهو أخوه لأنه نظيره في الاختصاص ، فالجر مختص بالاسم ، والجزم مختص بالفعل — ووقع أيضا في المرفوع اسماً وفي المنصوب اسما وفعلا ، وفي المركَّبات .

فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو : لولا

أخرتني إلى أجلٍ قريب فأصَّدقَ وأكنْ . فإن معنى لولا أخرتني فأصَّدق ، ومعنى : إن أخرتني أصدقْ . واحدٌ .

كما قال به الفارسي في قراءة قنبل : إنه من يتقي ويصبرْ فإن الله ، بإثبات الياء في يتقي ، وجزم يصبرْ ، فزعم أن (مَن) موصولة ، فلهذا ثبتت ياء يتقي ، وأنها ضُمنت معنى الشرط ، ولذلك دخلت الفاء في الخبر ، وإنما جزم (يصبرْ) على توهم معنى (مَن) الشرطية .

وقيل : بل وصل (يصبرْ) بنية الوقف كقراءة نافع : ومحيايْ ومماتي ، بسكون ياء محياي وصلا .

وقيل : بل سكّن لتوالي الحركات في كلمتين (من باء يصبر إلى همزة إنّ) كما في يأمركم ويشعركم .

وقيل : (مَن) شرطية ، وهذه الياء إشباع ، ولام الفعل حُذفت للجازم ، أو هذه الياء لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة .

وأما المرفوع فقال سيبويه: واعلمْ أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون . وإنك وزيدٌ ذاهبان وذلك على أن معناه معنى الابتداء كما قال :

بدا ليَ أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

ومراده (بالغلط) ما عبر عنه غيره (بالتوهم) وذلك ظاهر من كلامه ، ويوضحه إنشاده البيت .

وأما المنصوبُ اسما ، فقال الزمخشري في قوله تعالى : ومِنْ وراءِ اسحاق يعقوبَ (فيمن فتح الباء) كأنه قيل : ووهبنا له اسحاق ، ومن وراء إسحاق يعقوب ، على طريقة قوله :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببَيْنٍ غرابُها

وقيل : هو على إضمار وهبنا . أى ومن وراء اسحاق وهبنا يعقوب ، بدليل فبشرناها . لأن البشارة من الله تعالى بالشيء فى معنى الهبة .

وقال بعضهم فى قوله تعالى : إنا زيَّنَّا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفْظاً من كل شيطان مارد ، إن (حفظا) عطف على معنى : انا زينا السماء الدنيا ، وهو : انا خلقنا الكواكب فى السماء الدنيا زينة للسماء كما قال تعالى : ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلنا رجوما ؟ ويحتمل أن يكون مفعولا لأجله ، أو مفعولا مطلقا . وعليهما فالعامل محذوف . أى وحفظاً من كل شيطان زيناها بالكواكب ، أو حفظناها حفظا .

وأما المنصوب فعلا : فكقراءة بعضهم : وَدُّوا لَوْ تُدهن فَيُدهنوا حملا على معنى : ودُّوا أن تدهن فيدهنوا .

وقيل فى قراءة حفص : لعلى أبلغُ الأسباب أسباب السموات فأطَّلعَ (بالنصب) إنه عطف على معنى لعلى أبلغ وهو لعلى أن أبلغ . فإن خبر لعلّ يقترن (بأنْ) كثيرا نحو الحديث : فلعل بعضكم أن يكونَ ألحَنَ بحجته من بعض .

ويُحتمل أنه عطف على الأسباب على حد :

لَلُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عينى

ومع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفى : إن هذه القراءة حجة على جواز النصب فى جواب الترجى حملا له على التمنى .

وأما فى المركَّبات : فقد قيل فى قوله تعالى : ومن آياته أن يرسل

الرياح مبشرات وليذيقكم : إنه على تقدير ليبشركم وليذيقكم .

ويحتمل أن التقدير : وليذيقكم ، ولتجرى الفلك بأمره ولتبتغوا من فضله أرسلها .

وقيل فى قوله تعالى : ألم تر إلى الذى حاجّ إبراهيم فى ربه ...». أو كالذى مرّ على قــرية : إنه على معنى : أرأيت كالذى حاجّ أو كالذى مرّ .

ويجوز أن يكون على إضمار فعل ، أى أو أرأيت مثل الذى مرّ . فحُذف لدلالة : ألم تر إلى الذى حاجّ إبراهيم فى ربه ، عليــه . لأن كليهما تعجب .

وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى ؛ لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى .

وقيل الكاف زائدة . أى ألم تر إلى الذى حاجّ أو الذى مرّ .

وقيل : الكاف اسم بمعنى (مثل) معطوف على الذى . أى ألم تنظر إلى الذى حاجّ أو إلى مثل الذى مرّ .

* * *

ومن العطف على المعنى عند البصريين نحو : لألزمَنَّك أو تقضيَنى حقى . إذ النصب عندهم بإضمار (أنْ) وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم ، أى ليكون لزوم منّى أوقضاء منك لحقى . ومنه تقاتلونهم أو يسلموا (فى قراءة أُبَىّ بحذف النون) أى ليكونَن قتال منكم أو إسلام منهم . وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم ؛ أو على القطع بتقدير أو هم يُسلمون . ومثله : لأُبقضى

عليهم فيموتوا ، أى لايكون قضاءٌ عليهم فموْت ، ومعنى هذا نفى القضاء عليهم فينتفى الموت ، أى لا يُقضى عليهم فكيف يموتون . وقرأ السبعة : ولا يُؤذن لهم فيعتذرون . وقد كان النصب ممكنا مثله فى (فيموتوا) ولكن عُدل عنه لتناسب الفواصل ، والمشهور فى توجيهـــه بأنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه فى مسلك النفى ، لأن المراد بلا يؤذن لهم ، نفى الإذن فى الاعتذار وقد نهـُوا عنه فى قوله تعالى : لاتعتذروا اليوم ، فلا يتأتّى العذر منهم بعد ذلك .

٣ ـ عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس

منعه البيانيون وأكثر النحويين ، وأجازه جماعة مستدلين بقوله تعالى في سورة البقرة : فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أُعِدَّتْ للكافرين ، وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات ، فجملة (وبشر الذين آمنوا) وهي إنشائية معطوفة على جملة (أعدت للكافرين) و هي خبرية . وبقوله تعالى في سورة الصف : يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعملون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجرى من تحتها الأنهار ومساكن طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم وأخرى تُحِبُّونها نصر من الله وفتح قريب وبشِّر المؤمنين . فجملة (وبشر المؤمنين) وهي إنشائية معطوفة على جملة (وأخرى تحبونها نصر من الله) وهي خبرية .

فأما آية البقرة فقال الزمخشرى : ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يُطلب له مُشاكل ، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين (أى المعنى المتحصل منها) على جملة عذاب الكافرين .

كقولك : زيدٌ يُعاقب بالقيْد وبشِّرْ فلانا بالإطلاق .

وجوَّز عطفه على اتقوا النار ، فيكون عطف إنشاء على إنشاء ، وفيه نظر ، لأنه لايصح أن يكون جواباً للشرط ، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطا بعجز الكفرين عن الإتيان بمثل القرآن .

ويُجاب : بأنه قد عُلم أنهم غير مؤمنين ، فكأنه قيل : فإن لم

يفعلوا فبشِّرْ غيرهم بالجنات ، ومعنى هـذا فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لا حظَّ لهم من الجنة .

وقال فى آية الصف : إن العطف على (تؤمنون بالله ورسوله) لأنه بمعنى آمنوا .

ولا يقدح فى ذلك أن المخاطب بتُـؤمنون المؤمنون ، وببَشِّرْ ، النبىُّ عليه الصلاة والسلام ، ولا أن يقال فى تؤمنون : إنه تفسير للتجارة لا طلب ، وأن يغفر لكم جواب الاستفهام — تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب (١) لأن تخالف الفاعلين لا يقدح . تقول : قوموا واقعدْ يا محمد ، ولأن تؤمنون لا يتعيَّن للتفسير ، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمرا . وذاك بأن يكون معنى الكلام السابق : اتَّجرُوا تجارة تنجيكم من عذاب أليم ، كما كان : فهل أنتم منتهون فى معنى انتهوا .

وقال السكاكى : الأمران فى الآيتين معطوفان على قل مقدَّرة قبل : يا أيها الناس فى سورة البقرة ، وقبل : ياأيها الذين آمنوا فى سورة الصف ؛ وحذف القول كثير .

وقيل الأمران معطوفان على أمر محذوف تقديره فى الآية الأولى : فأنذر وبشر الذين آمنوا . وفى الآية الثانية : فأبشر وبشِّر المؤمنين ، كما قال الزمخشرى فى : لئن لم تَـنْتَـهِ لأرجمنَّك واهجُرْنى مليًّا : إن التقدير فاحذرنى واهجرنى ، لدلالة لأرجمنك على التهديد .

(١) حاصله أن الإيمان سبب الغفران ، والدلالة سبب الإيمان فصح الجزم فى جواب الدلالة .

٤ — عطف الإسمية على الفعلية وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : الجواز مطلقاً ، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل : قام محمدٌ وعليًّا أكرمتُه : إنَّ نصب عليًّا أرجح ، لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما .

والثاني : المنع مطلقاً . حُكي عن ابن جني أنه قال في قوله

عاضَهَا اللهُ غُلاماً بعدما
شابت الأصداغُ والضِّرسُ نَقِدْ[١]

إنَّ الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور ، وليس بمبتدأ ، ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة ، إلا إن قال : أقدِّرُ الواو للاستئناف .

والثالث : لأبي عليٍّ أنه يجوز في الواو فقط ، لأنها أصل حروف العطف فخُصَّتْ بذلك .

وأضعف الثلاثة القول الثاني . وقد لهج به الرازي في تفسيره وذكر في كتابه في مناقب الشافعي رضي الله عنه : أن مجلساً ضَمَّهُ وجماعة من الحنفية ، وأنهم زعموا أن قول الشافعي يحِلُّ أكْل متروك التسمية مردود بقوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يُذكر اسم الله عليه وإنه لفسق) فقال : فقلت لهم : لادليل فيها ، بل هي حجة للشافعي ، وذلك لأن الواو

---

(١) نقد : بالقاف من باب فرح ، أي تكسَّر .

ليست للعطف لتخالف الجملتين بالإسمية والفعلية ، ولا للاستئناف لأن أصل الواو أن تربط مابعدها بما قبلها . فبقي أن تكون للحال ، فتكون جملة الحال مقيِّدةً للنهي ، والمعنى : لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً ، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً والفِسْقُ قد فسَّره الله تعالى بقوله : (أو فسقاً أُهِلَّ لغير الله به) ، فالمعنى : لا تأكلوا منه إذا سُمِّيَ عليه غير الله ، ومفهومه كلوا منه إذا لم يُسمَّ عليه غير الله ..

ولو أبطل الرازي العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صواباً ، ولكن يمكن الاعتراض على أن جملة الحال مقيِّدة ، بأنها كما تكون مقيِّدة تكون للعلة ، نحو : لاتضربه وهو أخوك ، ولا تشرب الخمر وقد نهى الله عنها .

٥ — العطف على معمولَيْ عاملين

أجمعوا على جواز العطف على معمول عامل واحد ، نحو : إن محمداً ذاهبٌ وعليًّا جالس . وعلى معمولات عامل نحو : أعلمَ محمد عليًّا بكراً جالساً وأبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً ، وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين .

وأما معمولا عاملين :

فإن لم يكن أحدهما جاراً ، فقال ابن مالك هو ممتنع إجماعاً ، نحو : كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر . وليس كذلك . بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة قيل إن منهم الأخفش .

وإن كان أحدهما جارًّا : فإن كان الجار مؤخراً نحو : بكر في الدار والحجرة عمرو ، فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً ، وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكر .

وإن كان الجار مقدماً نحو : في الدار بكرٌ والحجرة عمرٌ فالمشهور عن سيبويه المنع ، وعن الأخفش الإجازة . وفصَّل قوم منهم الأعلم فقالوا : إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لأنه كذا سُمع ، ولأن فيه تعادل المتعاطفات (أي مجيئها على ترتيب واحد) وإلا امتنع نحو : في الدار بكرٌ وعمرٌ الحجرة .

وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه ، كقوله تعالى : (إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين . وفي خلقكم وما يبثُّ من دابّة آيات لقوم يوقنون ، واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون) .

فـآيات الأولى : منصوبة إجماعاً لأنها إسم إنّ .

والثانية والثالثة : قرأها الأخَـوَان حمزة والكسائى بالنصب والباقون بالرفع . وقد استُـدل بالقراءتين فى آيات الثالثة ، على المسألة ، أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفى ، (أى وفى خلقكم وفى اختلاف الليل والنهار) وأما النصب فعلى نيابتها مناب إنّ وفى ، (أى إنّ فى السموات والأرض ، وإن فى اختلاف الليل والنهار) .

وأجيب بثلاثة أوجه :

أحدها : أن فى مقدّرة فالعمل لها ، ويؤيده أن فى حرف عبد الله (أى قراءته ، هكذا اصطلاح القُـرّاء) التصريـح بفى . وعلى هذا (فالواو) نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء أو إنّ .

والثانى : أن (انتصاب) آيات على التوكيد للأولى و (رفعها) على تقدير مبتدأ . أى هى آيات ، وعليهما فليست (فى) مقدرة .

والثالث : يخص قراءة النصب : وهو أنه على إضمار (إنّ وفى) ذكره الشاطبى وغيره . وإضمار (إنّ) بعيد .

والحق جواز العطف على معمولى عاملين فى نحو : فى الدارِ عمرٌو والحجرةِ بكرٌ ، ولا إشكال حينئذ فى الآية .

الفصل السابع

متفرقات

١ ـ الأشياء التي تحتاج إلى الرابط

وهي أحد عشر :

أحدها : الجملة المخبر بها ، وقد مضت في روابط الجملة بالمبتدأ .

الثاني : الجملة الموصوف بها ، ولا يربطها إلا الضمير : إما مذكوراً نحو : (حتى تُنَزِّل علينا كتاباً نقرؤُه) ، أو مقدراً نحو : (واتقوا يوماً لاتجزى نفس عن نفس شيئاً ، ولا يقبل منها شفاعة ولا يُؤخَذُ منها عدلٌ ولاهم يُنصرون) فإنه على تقدير (فيه) أربع مرات ، وقراءة الأعمش : (فسبحان الله حيناً تمسون وحيناً تصبحون) ، على تقدير (فيه) مرتين .

الثالث : الجملة الموصول بها الأسماء ، ولا يربطها غالبا إلا الضمير . إما مذكوراً نحو : (الذين يؤمنون) ، ونحو : (وما عملته أيديهم) ، (وفيها ماتشتهيه الأنفس) ، (يأكل ممـا تأكلون منه) ، وإما مقدَّراً نحو : أيهم أشد ، ونحو : (وما عملتْ أيديهم) ، (وفيها ما تشتهى الأنفس) ، (يشرب مما تشربون) .

وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله :

فياربَّ ليلى أنت في كل موطن وأنت الذى في رحمة الله أطمع

وهو قليل ، قالوا : وتقديره : وأنت الذى في رحمته . وقد كان

يمكنهم أن يقدّروا : في رحمتك ، وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل ، إذ الغالب : أنت الذي فعل ، وقولهم : فعلتَ ، قليل ولكنه مع هذا مقيس :

وعلى هذا تقول الزمخشري في قوله تعالى : (الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) إنه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف لأنه يلزمه أن يكون من هذا القليل ، فيكون الأصل : كفروا به لأن المعطوف على الصلة صلة فلابدّ من رابط ، وأما إذا قدّر العطف على الحمد لله وما بعده فلا إشكال .

الرابع : الواقعة حالا ، ورابطها إما الواو والضمير نحو : (لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى) ، أو الواو فقط نحو : (لئن أكله الذئب ونحن عصبة) ، ونحو : جاء خالدٌ والشمس طالعة . وزعم أبو الفتح في هذه الصورة أنه لابد من تقدير الضمير ، أي طالعة وقت مجيئه ، أو الضمير فقط نحو (ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودّة) . وزعم الزمخشري في هذه الصورة أنها شاذة نادرة ، وليس كذلك ، لورودها في مواضع من التنزيل نحو :(اهبطوا بعضكم لبعض عدو) ، (فنبذوه وراء ظهورهم) (ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون) ، والله يحكم لامعقّب لحكمه) ، (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام) ، (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة) ، (ذلك الكتاب لاريب فيه) ، (وما لنا لانؤمن بالله) ، (مالي لاأرى الهدهد) ، (ولا تمنن تستكثرُ) .

وقد تخلو منهما لفظاً فيُقدَّر الضمير نحو : بعتُ القمح كيلتان بجنيه ، أو الواو فقط كقول المسيّب بن علس يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ وانتصف النهار وهو غائص وصاحبه لايدري ماحالُه :

نصف النهار الماءُ غامره ورفيقه بالغيب لايدري

الخامس : المفسرة لعامل الإسم المشتغل عنه نحو : محمداً ضربتُه . أو محمداً ضربتُ أخاه ، أو محمداً ضربتُ عمراً وأخاه ، أو محمداً ضربتُ عمراً أخاه ، إذا قدرت الأخ بياناً ، فإن قدَّرته بدلا لم يصح نصب الإسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء . لأن البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة من رابط هو فى التابع . وكذا لو عطفت بغير الواو .

وقوله تعالى : (والذين كفروا فَتَعْساً لهم) ، الذين : مبتدأ ، وتَعْساً : مصدر لفعل محذوف هو الخبر ، ولا يكون الذين منصوباً : بمحذوف يفسره تعساً ، كما تقول : محمداً ضربا إياه ، وكذا لا يجوز : خالداً جدعاً له ، ولا عمراً سُقْيا له ؛ لأن اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر ، لأنه لا يتعدى بالحرف ، وليست لام التقوية لأنها لازمة ولام التقوية غير لازمة .

وقوله تعالى : (سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية) :

إنْ قدَّرتَ (مِنْ زائدة ، وجَوَّزْتَ ذلك كبعضهم (وهى إنما تُزاد بعد الاستفهام بهل خاصة) فكم : مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدَّراً بعده ، لأن له صدر الكلام .

وإن قدرتها بياناً لـ (كم) كما هى بيان لـ (ما) فى (ما ننسخ من آية) ، لم يَجُزْ واحدٌ من الوجهين لعدم الراجع حينئذ إلى كم ، وإنما هى مفعول ثان مقدم مثل : أعشرين درهماً أعطيتك .

ويمكن أن يكون معمول سل محذوفاً ، أى سلهم عما آتيناهم من الآيات ، وجملة : كم آتيناهم ، استئناف .

السادس والسابع : بدلا البعض والاشتمال ، ولا يربطهما إلا الضمير ملفوظاً ، نحو : ثُمَّ عموا وصمُّوا كثير منهم ، (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) ، أو مقدَّراً نحو : (ولله على الناس حجُّ البيت من

استطاع) ، أي منهم ، ونحو : (قُتل أصحاب الأخدود النار) ، أي فيه ، وقيل (أل) خلف عن الضمير أي ناره .

وإنما لم يحتج بدل الكل إلى رابط ، لأنه نفس المبدل منه في المعنى ، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لاتحتاج إلى رابط لذلك .

الثامن : معمول الصفة المشبهة ، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير ، إما ملفوظاً به نحو : عليٌّ حسنٌ وجهه أو وجهاً منه ، أو مقدّراً نحو : عليٌّ حسن وجهاً ، أي منه ، وقال تعالى : (وإنَّ للمتقين لَحُسْن مآب جنات عدن مفتحةً لهم الأبواب) .

جنات : بدل . ويمنع البصريون أن يكون بياناً لأنه لايجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات .

ومفتّحة : حال من جنات لاختصاصها بالإضافة أو صفة لها .

والأبواب : مفعول مالم يسمَّ فاعله ، ولابد من تقدير أن الأصل : الأبواب منها ، أو أبوابها ، ونابت (أل) عن الضمير .

وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافاً للزمخشري .

التاسع : جواب إسم الشرط المرفوع بالابتداء ، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير ، إما مذكوراً نحو : (فمن يكفرْ بعدُ منكم فإني أعذبه) ، أو مقدّراً أو منسوباً عنه نحو : (فمن فَرَضَ فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) أي منه ، أو الأصل في حجه .

وأما قوله تعالى : (بلى مَنْ أوْفَى بعهده من الله واتقى فإن الله يحب المتقين) . (ومن يتولَّ الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون) فقال الزمخشري في الآية الأولى : إن الرابط عموم المتقين ، والظاهر أنه لا عموم فيها وأن المتقين مساوون لمن تقدم ذكره . وإنما الجواب في الآيتين محذوف وتقديره في الآية الأولى : يحبه الله ، وفي الثانية : يغلبْ .

العاشر : العاملان فى باب التنازع ، فلا بدّ من ارتباطهما إما بعاطف كما فى : قام وقعد أخواك ، أو عمل أولهما فى ثانيهما (أى فى جملته) نحو : (وأنه كان يقول سفيهُنَا على الله شططاً ، وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحَداً) ، أو كون ثانيهما جواباً للأول شرطاً أوسؤالا ، أما جوابية الشرط فنحو : (تعالوا يستغفر لكم رسول الله) — تنازعا فى (رسول) على تضمين تعالوا معنى آتوا — ، ونحو : (آتُونى أفْرِغْ عليه قطْراً) ، وأما جوابية السؤال فنحو : (يستفتُونَكَ قل الله يُفْتيكمْ فى الكلالة) ، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط

الحادى عشر : ألفاظ التوكيد الأوّل (وتقييدها بالأوّل احتراز عن أجمع وأخواته فإنها إنما تؤكد بعد كل نحو : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) . وهذا إذا اجتمعت معها فلا يُنافى أنها يؤكد بها وحدها نحو : (وإنا لمنجوهم أجمعين) وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو : جاء محمدٌ نفسه ، والمحمدان كلاهما ، والقوم كلهم . ومن ثمّ كان مردوداً قول المروى فى الذخائر : تقول جاء القوم جميعاً على الحال ، وجميع على التوكيد ، وقول ابن عقيل فى قوله تعالى : (هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً) إن (جميعاً) توكيد (لما) ولو كان كذلك لقيل جميعه ، ثم التوكيد بجميع قليل فلا يُحمل عليه التنزيل . والصواب أنه حال .

٢ — إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

إن دخل عليها جارٌّ أو مضاف فمحلها الجر نحو : (عمّ يتساءلون) ؟ ونحو : صبيحة أي يوم سفرك ! وغلام من جاءك ؟

فإن لم يدخل عليها جار أو مضاف :

فإن وقعت على زمان نحو : (أيان يبعثون) ؟ ونحو : متى تتقن العمل تبلغ الأمل .

أومكان نحو : فأين تذهبون؟ أيان تحسُنْ سريرتك تحمدْ سيرتك.

أو حدث نحو : (أى منقلب ينقلبون) ؟ ونحو أى عمل تعمل أعملْ — فهى منصوبة على الظرفية مفعولا فيه فى الأوّلين ومفعولا مطلقاً فى الثالث .

فإن لم تقع على زمان أو مكان أو حدث :

فإن وقع بعدها إسم نكرة نحو : من أبٌ لك ؟ فهى مبتدأ ، أو إسم معرفة نحو : من محمد ؟ فهى خبر أو مبتدأ على الخلاف فى ذلك ، ولا يقع هذان النوعان فى أسماء الشرط لأنها لاتدخل على الأسماء .

فإن لم يقع بعدها إسم :

فإن وقع بعدها فعل قاصر فهى مبتدأ ، نحو : من قام ؟ ونحو : من يقم أقم معه . وهل الخبر فعل الشرط وحده لأنه إسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من يقم . لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك : كل من من الناس يقوم ، أو فعل الجواب لأن الفائدة به تمت ، ولالتزامهم عود الضمير منه إليه على الأصح ، ولأن نظيره هو الخبر فى قولك : الذى يأتينى فله درهم . أومجموعهما لأن قولك من يقم أقم

معه بمنزلة قولك : كل من من الناس إن يقم أقم معه؟ الصحيح الأول. وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط لأن حيث الخبرية .

وإن وقع بعدها فعل متعد :

فإن كان واقعاً عليها نحو : (فأيَّ آيات الله تُنكرون) . ونحو : (أياما تدعو فله الأسماء الحسنى ونحو : (من يضلل الله فلا هادى له) ، فهي مفعول به .

وإن كان واقعاً على ضميرها نحو : من رأيته ؟ ونحو : من رأيته فأكرمه . أو متعلقها نحو : من رأيت أخاه أو نحو : من رأيت أخاه فأكرمه فهي مبتدأ ، أو منصوبة بمحذوف مُقدَّر بعدها يفسره المذكور ، والله أعلم .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهـــداء	٣
مقدمة	٥
الفصل الأول : المشتبهات فى الضمائر	
١ ـ الضمير المسمى فصلا وعمادا	٩
٢ ـ ضمير الشأن أو القصة	١٣
٣ ـ الخبر المفرد وضمير المبتدأ	١٦
٤ ـ عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة	١٨
الفصل الثانى : المشتبهات فى : المبتدأ و الخبر ، والفاعل و المفعول	
١ ـ اشتباه المبتدأ والخبر	٢١
٢ ـ الابتـــداء بالنكرة	٢٥
٣ ـ روابط الجملة بما هى خبر عنـــه	٢٩
٤ ـ اشتباه الاسم والخبر	٣٣
٥ ـ اشتباه الفاعل والمفعول	٣٥
الفصل الثالث : المشتبهات فى الحال والتمييز	
١ ـ ما اجتمع فيه الحـــال والتمييز وما افترقا فيه	٣٧

الموضوع	الصفحة
٢ — تقسيمات الحـــال	٤٠
٣ — الحال وصاحبها وعاملها	٤٦
٤ — ما اجتمع فيه تمييز الذات وتمييز النسبة وما افترقا فيه . .	٥١
الفصل الرابع : المشتبهات فى الاضافة	
١ — الأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافة	٥٣
٢ — الأسماء بالنسبة للإضافة	٥٨
٣ — حذف المضاف والمضاف إليه	٦١
٤ — الفصل بين المتضايفين	٦٣
الفصل الخامس : المشتبهات فى اسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل	
١ — اسم الفاعل	٦٥
٢ — الصفة المشبهة	٦٩
٣ — ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة	٧٢
الفصل السادس : المشتبهات فى العطف والبدل	
١ — ما افترق فيه عطف البيان والبدل	٧٥
٢ — أقسام العطف	٨٠
٣ — عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس	٨٦
٤ — عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس	٨٨
٥ — العطف على معمولى عاملين	٩٠
الفصل السابع : متفرقات	
١ — الأشياء التى تحتاج إلى الرابط	٩٣
٢ — إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها	٩٨